

المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إعداد
أ.د. إيهاب مقابله

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والثالث والأربعون - 2018



أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

إعداد أ.د. إيهاب مقابله

مقدمة

أدركت الكثير من الدول النامية الأهمية الحقيقية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمحرك للنشاط الاقتصادي، ولكن في وقت متأخر من مسيرتها التنموية، أصبحت هذه الدول تبذل ما بوسعها - وفقاً لقدراتها المالية والفنية والبشرية والتكنولوجية المتوفرة والمتواضعة - لتوفير مقومات نجاح وتطور هذه المشروعات. وبالفعل، ساعدت هذه المشروعات في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل والتحديات التي تعاني منها هذه الدول، لاسيما تلك المتعلقة بالاختلالات الهيكلية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة، والمتعلقة بحجم وهيكل الإنتاج. ونتيجة لما تم إنجازه، بدأ الاهتمام بهذه المشروعات يأخذ وتيرة متزايدة وعلى كل المستويات، خصوصاً بعد أن أثبتت مرونة عالية وقدرة على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية لاسيما خلال مراحل الركود وتباطؤ النمو. فقد كانت هذه المشروعات الأقل تأثراً بتبعات الأزمات المالية على الرغم من تبعاتها على البنوك ومؤسسات التمويل ومختلف قطاعات الإنتاج ذات العلاقة. وقد أثبتت هذه المشروعات كفاءتها ونجاحها في معالجة بعض التحديات الاقتصادية وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة، وذلك بسبب قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار فيها، وتدني تكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة وبالقطاع الحكومي. كما أصبحت تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام رواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية، مما يخفف ضغوطات التوظيف على القطاع العام.

وعلى الرغم من كافة الدلائل والحقائق والمؤشرات التي تشير إلى أهمية دورها التنموي وعلى كافة المستويات، لا نستطيع تجاهل حقيقة أن هذه المشروعات في الدول النامية - أياً كان حجمها وموقعها والقطاع الذي تعمل به - تواجه العديد من التحديات، منها: عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لنشأة هذه المشروعات وتطويرها، صعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل، صغر نطاق وحجم السوق، صعوبة الوصول إلى الأسواق، صعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني، ونقص المعلومات، إضافة إلى تحديات إدارية وفنية على مستوى المشروع نفسه وعلى مستوى

القطاع الذي يعمل فيه. ويصنف البعض هذه التحديات حسب مراحل دورة حياة المشروع (مرحلة ما قبل التأسيس، مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل، ومرحلة التقييم والتطوير)، ويصنفها آخرون حسب مصدرها (تحديات داخلية و تحديات خارجية).

وعلى وجه التحديد، تعتبر مسألة الوصول إلى مصادر التمويل، ومشكلة الحصول على التمويل من أبرز القضايا والتحديات التي تواجه قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث تشير العديد من البحوث والدراسات الميدانية والتقارير المحلية والإقليمية إلى أن مسألة التمويل بأبعادها المختلفة - والتي سيرد ذكرها لاحقاً - لا تكاد تفارق قائمة أبرز خمسة تحديات تواجه هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية لصالح غرفة صناعة الأردن حول التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن صعوبة الحصول على التمويل جاءت في المرتبة الثانية بعد تحدي صغر حجم السوق وضعف العمليات التسويقية. وبينت دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان أن مسألة صعوبة الحصول على التمويل جاءت في المرتبة الثالثة بعد تحدي ضعف الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج والدخل، وتحدي صغر حجم السوق المحلي، أنظر الجدول رقم (1) الذي يبين أن صعوبة الحصول على التمويل جاءت في المرتبة الثانية في حالة المشروعات المتناهية الصغر، وفي المرتبة الثالثة في حالة المشروعات الصغيرة وفي المرتبة الخامسة بالنسبة للمشروعات المتوسطة، الأمر الذي يؤكد أن مسألة الحصول على التمويل مشكلة تؤرق المشروعات بكافة أحجامها وقطاعاتها. وتجدر الإشارة أيضاً أن عدم الحصول على التمويل هو نتيجة لبعض التحديات الواردة في الجدول،كما يمكن أن يكون عدم الحصول على التمويل سبباً في ظهور تحديات أخرى.

هناك إجراءات وإصلاحات يجب إتمامها، وقوانين لا بد من إقرارها، وسياسات وبرامج لا بد تنفيذها، ومقومات لا بد من توفيرها حتى تستمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لعب الدور المطلوب والفاعل في عملية التنمية بمفهومها الشامل والمستدام. ومن هذه المقومات زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية المناسبة، توفير التمويل، تعزيز الوعي الاستثماري، تطوير وتعزيز الروح الريادية، حب المبادرة لدى الخريجين والعاطلين عن العمل، توفير البنية التحتية المناسبة، وتقديم كافة أشكال الدعم المؤسسي والفني خلال مختلف مراحل تطورها.

الجدول رقم 1 : أبرز التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في محافظة ظفار بسلطنة عُمان

البيان	حجم المشروعات		
	صغرى	صغيرة	متوسطة
الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج	%94	%78	%100
معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي	%89	%88	%100
صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة	%87	%80	%86
عدم توفر خدمات الدعم الفني اللازمة لدى غرفة التجارة والصناعة	%86	%78	%96
صعوبة الحصول على الدعم الفني بكافة أشكاله	%85	%86	%100
الاحتكار والتضخم	%85	%80	%91
انتشار ظاهرة التجارة المستترة	%83	%78	%86
قلة المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	%78	%78	%71
عدم وجود تشريعات خاصه بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	%75	%66	%71
صعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية	%72	%73	%71
معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج	%71	%70	%71
صعوبة الوصول إلى السوق المحلية "سوق السلطنة"	%68	%63	%57
معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق	%68	%61	%43
معوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج	%68	%48	%57
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية	%67	%79	%71
الضرائب والرسوم بشكل عام	%66	%70	%71
ارتفاع معدل دوران العاملين في المشروع	%61	%52	%94
غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع	%59	%64	%29
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية	%57	%67	%86
معوقات تتعلق بإدارة المشروع	%57	%57	%71
الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	%52	%46	%57
معوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني	%50	%33	%71
معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج	%25	%24	%43
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	%14	%16	%29

المصدر: ايهاب مقابله، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، المعهد العربي للتخطيط، يناير 2017.

وفي إطار الحديث عن حجم القطاع وحجم مشكلة التمويل وأبعادها المختلفة، تشير بعض الاحصاءات المتوفرة إلى أن حجم التمويل المطلوب في 128 من الدول النامية يبلغ حوالي 8.9 ترليون دولار، مقارنة بحجم المعروض والذي يقدر بحوالي 3.7 ترليون دولار، وهذا يعني أن حوالي 40 % من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع المنظم تعاني من فجوة تقدر بحوالي 5.2 ترليون دولار (وهي تمثل 19 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول الـ 128). وتشكل هذه الفجوة حوالي 140 % من قيمة التسهيلات الممنوحة لهذه المشروعات في هذه الدول. ومن جانب آخر، يقدر حجم الطلب على التمويل للمشروعات العاملة في القطاع غير المنظم في الدول النامية بحوالي 2.9 ترليون دولار (10 % من الناتج المحلي الاجمالي)، أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم 1 : حجم وطبيعة فجوة التمويل في الدول النامية

%40 من المشروعات في القطاع المنظم لا تحصل على التمويل المطلوب	8.9 ترليون دولار حجم الطلب على التمويل	3.7 ترليون دولار حجم العرض من التمويل	5.2 ترليون دولار فجوة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع المنظم حوالي
%19 فجوة التمويل من الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية (128 دولة)	%28 من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وتشكل فجوة التمويل لهذه المشروعات %32	%13.7 فجوة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر من الفجوة الكلية	%86.3 فجوة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الفجوة الكلية
%67.7 فجوة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة من الذكور من الفجوة الكلية	%18.7 من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعاني من قيود جزئية في الحصول على التمويل و%22.1 تعاني من قيود كلية	%18 من المشروعات المتناهية الصغر و%13.7 من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من قيود جزئية في التمويل	%21 من المشروعات المتناهية الصغر و%30 من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من قيود كلية في الحصول على التمويل

أما فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووفقاً لما ورد في عدد سابق من جسر التنمية بعنوان "البنوك التجارية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، فإن الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في هذه الدول يتراوح بين 19-23 مليون مشروع، وأن هذه المشروعات تعاني من فجوة تمويلية تبلغ حوالي 210-240 مليار دولار . وتشير الإحصاءات المتوفرة كذلك إلى أن نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في الولايات المتحدة بلغت حوالي 29 %، بينما تباينت هذه النسبة في الاقتصادات الأوروبية على نحو كبير. فبلغت، على سبيل المثال لا الحصر، 12% و 29 % و 92 % في كل من المملكة المتحدة وفرنسا والسويد على التوالي، وفي ذات الوقت لم تتجاوز فيه هذه النسبة 8 % في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة (2 % في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحوالي 13 % في بقية الدول). وتشير النسب السابقة إلى وجود حاجة ماسة لمزيد من الجهود والتدخلات اللازمة لتسهيل حصول هذه المشروعات إلى التمويل وتلبية احتياجاتها التمويلية المختلفة. وتشير البيانات كذلك إلى تواضع التمويل الموجه لهذه المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن قيمة التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه المنطقة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 4-8 % ، وهو ما يعد محدوداً بالمقارنة مع

دول شرق آسيا والباسيفيك، والتي تصل فيها النسبة إلى 15% . ويشكل التمويل المتاح لهذه المشروعات في العديد من الدول العربية نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 8% -في أحسن الحالات- باستثناء ثلاث دول عربية (المغرب، وتونس، والأردن) تبنت آليات ناجحة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من الجهود المبذولة، ما زالت مشكلة الوصول إلى مصادر التمويل ومشكلة الحصول على التمويل في مقدمة التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إلا أن أبعاد المشكلة تختلف باختلاف الدولة وظروفها الاقتصادية وحجم القطاع وخصائصه.

وقد بدأ التعامل مع مسألة التمويل يأخذ أشكالاً عديدة، ففي بعض الأحيان يتم التركيز على جانب الطلب (رواد الأعمال وأصحاب المشروعات)، وعلى أهمية دراسة الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع بشكل دقيق ومستمر، إضافة إلى أهمية نشر الوعي (الثقافة الإئتمانية) بمصادر التمويل وآليات المفاضلة بينها لاختيار مصدر التمويل الأمثل وذلك بعد تحديد حجم التمويل الأمثل. وفي أحيان أخرى يتم التركيز على جانب العرض (مؤسسات التمويل المصرفية وغير المصرفية). حيث تم تقييم مصادر التمويل المتاحة ومدى جاهزيتها وشموليتها وجديتها في التعامل مع هذه المشروعات.

إن معالجة مشكلة صعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل لا يكون إلا بالتركيزِ على جانبي الطلب والعرض معاً، حيث أن عدم وصول المنتجات التمويلية لفئة معينة قد يكون ناجماً عن عدم وجود الطلب وليس قصور العرض.

ويرى المتابعون لقضية تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن قطاع البنوك لا بد أن يلعب الدور الأكبر في سد فجوة التمويل الخاصة بهذا القطاع. ويستند من يطالبون بدور أكبر للبنوك على عدد من البنود والمقومات التي تجعل قطاع البنوك مؤهلاً للعب دور أكبر في تمويل هذه المشروعات، ومن أهم هذه البنود (1) كفاءة إدارة البنوك وملاءتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها، (2) توفر البنية التحتية المناسبة، الانتشار الواسع لفروعها، (3) ملكيتها من قبل القطاع الخاص مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشروعات المجدية وذات الربحية الأكيدة، (4)استقرار مصادرها المالية، (5) قدرتها العالية على تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نظراً لتنوع الخدمات المالية التي تقدمها، (6) قدرتها على ابتكار منتجات تمويلية مناسبة لهذه المشروعات، (7) توفر النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات، (8) الحوافز والتسهيلات التي يقدمها البنك المركزي، و (9) توفر الفوائض النقدية والسعي المستمر لتنويع مصادر الدخل. وعلى الرغم مما سبق، فإن

الحقيقة والأرقام تأتي مخالفة لما هو مطلوب، فقد أشارت الإحصاءات التي ورد ذكرها سابقاً إلى تدني حجم ونسبة التسهيلات الإئتمانية التي تمنحها البنوك لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لا سيما إذا ما قورنت بحجم الفوائض النقدية في هذه البنوك، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضخامة الفجوة التمويلية التي تعاني منها المشروعات.

على الرغم من توفر كافة المقومات ليكون اللاعب الأساسي في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما زالت نسب التسهيلات التي يمنحها قطاع البنوك لهذه المشروعات متدنية نسبياً. إن معرفة الأسباب الحقيقية يحتاج إلى دراسة معمقة وإعادة رسم لدور هذا القطاع والتشريعات الناظمة لنشاطه.

أولاً: نشأة وتطور مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وفي ظل تواضع الدور الذي يقوم به قطاع البنوك بدأ الاعتماد على مصادر من المفترض أن تكون مكملة لقطاع البنوك، حيث ظهرت في الكثير من الدول النامية مؤسسات التمويل غير المصرفية المتخصصة وغير المتخصصة. ومن أبرز الأمثلة على هذه المؤسسات، ظهور مؤسسات التمويل المتخصصة (مثل البنوك الصناعية ومؤسسات الاقراض الزراعي ومؤسسات تمويل القطاع التجاري)، ثم مؤسسات التمويل الحكومية ذات الطابع التنموي (مثل صناديق التنمية و التشغيل وصناديق تمويل الشباب وتمويل الابتكار وريادة الأعمال وبنوك التنمية)، إلا أن هذه المؤسسات لم تكن قادرة على تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية لرواد الأعمال لا سيما الفقراء الذين يرغبون بتأسيس مشروعات متناهية الصغر أو نشاطات مدرة للدخل ذات رأس مال بسيط. وتلبية لاحتياجات هذه الفئة من الفقراء النشطين اقتصادياً، فقد تم تأسيس مؤسسات التمويل الميكروي – وهو ما يطلق عليه التمويل الأصغر- التي تقدم قروض بسقوف ائتمانية بسيطة وبدون ضمانات ولكن بأسعار فائدة مرتفعة، إلا أن هذه المؤسسات لم تلقى اهتماماً من شريحة كبيرة من الفقراء النشطين اقتصادياً والباحثين عن منتجات تمويلية إسلامية تناسب احتياجاتهم التمويلية البسيطة، الأمر الذي أدى مؤخراً إلى ظهور مؤسسات التمويل الميكروي الإسلامية، أنظر الشكل رقم (2). يعكس الشكل تطور منظومة مؤسسات التمويل المعنية بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول النامية. ولكن، لا بد من الإشارة إلى أن هناك تفاوت في حجم هذه المنظومة من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، تشهد المملكة الأردنية الهاشمية تنوع وشمولية في هذه المنظومة حيث يتوفر وحدات لتمويل المشروعات في العديد من البنوك التجارية والاسلامية، كما يتوفر عدد من مؤسسات التمويل المتخصصة الحكومية وغير الحكومية، وعدد من مؤسسات التمويل الميكروي الإسلامية والتجارية. كما يتوفر التمويل من خلال مؤسسات العمل الاجتماعي وبنوك الفقراء. من جانب آخر، فإن غالبية مؤسسات التمويل في جمهورية السودان هي مؤسسات تمويل ميكروي إسلامية،

إضافة إلى أن البنوك تقوم بتقديم التمويل الإسلامي للفقراء، وبهذا تعتبر السودان رائدة في مجال التمويل الميكروي الإسلامي. وفي الكويت، لا يوجد مؤسسات للتمويل الميكروي بمفهومه السائد في الدول العربية الأقل دخلاً، بل هناك عدد من مؤسسات التمويل الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تقوم بعض البنوك بتوفير التمويل لهذه المشروعات ولكن بشروط خاصة.

إن معالجة مشكلة صعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل لا يكون إلا بالتركيزٍ على جانبي الطلب والعرض معاً، حيث أن عدم وصول المنتجات التمويلية لفئة معينة قد يكون ناجماً عن عدم وجود الطلب وليس قصور العرض.

الشكل رقم 2: تطور مصادر تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة



وعلى الرغم مما سبق من تحليل لحجم مشكلة التمويل وتطور مصادر التمويل إلا أن قضية التمويل ما زالت تحضى باهتمام متزايد بسبب ارتباطاتها المتعددة وتأثيرها على قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مواجهة الكثير من التحديات الأخرى وعلى قدرتها على التوسع والنمو. وقد لا يخفى على الكثيرين أن نقص التمويل (1) يؤثر في قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القائمة على زيادة الإنتاج والوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء، (2) يقلل فرص الوصول إلى أسواق عناصر الإنتاج وفي نوعية عناصر الإنتاج المستخدمة، (3) يضعف العمليات التسويقية في هذه المشروعات ويقلل من قدرتها على استخدام التكنولوجيا وتطوير أساليب الإنتاج، الأمر الذي يؤثر في تكاليف الإنتاج. وإضافة إلى ما سبق، فإن نقص التمويل يؤثر في مختلف مراحل دورة حياة المشروع، حيث أن عدم الحصول على التمويل في مرحلة ما قبل الاستثمار (المرحلة الأولى) يمنع الكثير من الفرص الاستثمارية الكامنة من التحول إلى مشروعات حقيقية، كما أن عدم توفر التمويل في مرحلة التشغيل يعيق عملية التشغيل ويضعف القدرة على التعامل مع أزمات نقص السيولة والاحتياجات الطارئة. ومن جانب آخر، يمنع نقص التمويل المشروعات القائمة من مجرد التفكير بالتوسع والنمو.

نقص التمويل يؤثر في جميع مراحل دورة حياة المشروع، إبتداء من مرحلة الاستثمار (يمنع الكثير من الفرص الاستثمارية الكامنة من التحولٍ إلى مشروعات حقيقية)، مروراً بمرحلة التشغيل (يعيق عملية التشغيل ويضعف القدرة على التعامل مع أزمات نقص السيولةِ والاحتياجات الطارئة)، انتهاءاً بمرحلة التقييم والتطوير (يضعف فرص التوسع والنمو والانتشار).

وفي ظل ما سبق، وبالنظر إلى حجم فجوة التمويل وخطورة نقص التمويل خلال جميع مراحل عمر المشروع، وفي ظل تزايد التوجه نحو ريادة الأعمال والعمل الخاص وضعف مساهمة البنوك في سد فجوة التمويل، يناقش هذا الإصدار دور مؤسسات التمويل غير المصرفية في التعامل مع أبعاد مشكلة التمويل التي تعاني منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية.

ثانياً: أهمية وأنواع مؤسسات التمويل غير المصرفية

بدأت الدول النامية تتعامل مع الواقع الذي ينطوي على عدم قدرة قطاع البنوك على سد فجوة التمويل لأسباب يتعلق بعضها بجانب العرض وأخرى تتعلق بجانب الطلب، ونتيجة لذلك بدأت تظهر العديد من المبادرات الاقليمية والقطرية التي تهدف إلى المساهمة في توفير التمويل والتقليل من فجوة التمويل. ومن أبرز المبادرات العربية في هذا المجال المبادرة العربية لدعم التمويل متناهي الصغر والتي أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت عام 2009.

إطار رقم 1: المبادرة العربية لدعم التمويل متناهي الصغر: مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، 2009
في إطار العمل العربي المشترك لدعم وتطوير قطاع التمويل الأصغر، أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 19 - 20 يناير2009 ، إنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويبلغ رأس مال هذا الصندوق نحو 2 مليار دولار. وتشمل الأهداف الرئيسية للحساب الخاص الإسهام في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أسس تنموية استثمارية، والسعي إلى تشجيع تدفق رأس المال الخاص سواء من داخل البلدان العربية أو من خارجها لتمويل هذه المشروعات، والمساعدة في تطوير ودعم قدرات قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم العون الفني والاستشاري المناسبين. وتقوم المبادرة بتقديم التمويل، مباشرة أو من خلال مؤسسات تمويل وسيطة، ، وتعطى الأفضلية في التمويل للمشروعات التي تساهم في توفير فرص عمل، كما يقدم التمويل أيضاً، مباشرة أو من خلال مؤسسات التمويل الوسيطة، للبرامج والمؤسسات القائمة والمنشأة لأغراض ضمان مخاطر الائتمان المقدم لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتشمل آليات التمويل القروض وخطوط الائتمان والمساهمة في رأس المال والإجارة والمرابحة والضمان وغيرها من أدوات التمويل المختلفة.

ومن جانب آخر، جاء إنشاء المؤسسات التمويلية غير المصرفية والمؤسسات الإقراضية المتخصصة كنتيجة لتواضع دور قطاع البنوك في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (متمثلاً بتدني نسبة التسهيلات الممنوحة لهذه المشروعات

نسبة إلى المجموع الكلي للتسهيلات الممنوحة)، وذلك بسبب تجنب البنوك بأنواعها المختلفة التوجه نحو توفير القروض طويلة الأجل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (وهذا بسبب الفجوة القائمة بين فترة القروض المطلوبة- والتي غالباً ما تكون طويلة الأجل وطبيعة وهيكل الودائع والتي غالباً ما تكون قصيرة الأجل ويتم سحبها بناء على طلب العميل). وقد تعززت مبررات ظهور هذه المؤسسات في الوقت الذي تركز فيه البنوك نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل للحصول على الربح السريع، وفي الوقت الذي تركز فيه البنوك وبشكل كبير على تمويل المشروعات الكبيرة والمشروعات القائمة والناجحة القادرة على إثبات ملاءتها المالية فقط بعيداً عن تمويل تأسيس المشروعات الجديدة .

وبناء على ما سبق، ونتيجة لآليات سوق الائتمان الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كان لا بد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية – الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية-، وذلك وفقاً لشروط وإجراءات أقل تعقيداً من تلك المتبعة في قطاع البنوك. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب أن لا ينظر إلى المؤسسات التمويلية غير المصرفية- الحكومية وغير الحكومية- كبديل أو منافس لقطاع البنوك بل رديفاً ومكملاً له، حيث تسعى هذه المؤسسات لتقديم منتجاتها التمويلية وخدماتها غير التمويلية لفئات تختلف عن الفئات التي تستهدفها البنوك و/ أو تلك الفئات التي لم تنجح في الحصول على التمويل من البنوك و/أو تلك التي لا ترغب بالتعامل مع البنوك أصلاً. ونشير هنا إلى أن هناك اختلاف في عدد وطبيعة المؤسسات غير التمويلية في الدول العربية وذلك تبعاً لمستوى الخبرة وتطور الجهاز المصرفي وحجم سوق الائتمان وحجم فجوة التمويل وعومل أخرى لا مجال لتحليلها في هذه الدراسة. ولكن، يمكن تقسيم هذه المؤسسات في الدول العربية إلى أربع مجموعات رئيسية، كما هو مبين في الشكل رقم (3).

الشكل رقم 3: أنواع وتقسيمات مؤسسات التمويل غير المصرفية العاملة الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية الخاصة	مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحكومية والاقليمية والدولية	شركات التسهيلات التجارية
شركات التأجير التمويلي	مؤسسات التمويل المتخصصة	مؤسسات التمويل الميكروي

وعلى الرغم من الأدوار المتوقعة من هذه المؤسسات والمتمثلة بتقليل فجوة التمويل التي تواجها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا ثمة قيود تشريعية أو إجرائية وأخرى مالية واقتصادية واجتماعية ودينية قد تحد فعالية هذه الأدور وتحد من تنوع منتجاتها التمويلية بشكل يلاءم أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وهذا ما سيتم مناقشته لاحقاً.

إطار رقم 2: مؤسسات التمويل غير المصرفية بدولة الكويت
في عام 1998، أسست الحكومة الكويتية -ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار- الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة، وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة برأسمال قدره 100 مليون دينار كويتي هدفها إدارة محفظة صندوق الاستثمار الوطني بغرض المساعدة على دعم الاقتصاد الوطني من خلال إقامة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع المواطنين الكويتيين. عملت الشركة على تشجيع المبادرين من الشباب الكويتي للتوجه للعمل الحر. وفي عام 1988، تأسست محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمشروعات الصغيرة بموجب القانون رقم 10 لسنة 1998 لتأسيس محفظة مالية برأسمال يبلغ 50 مليون دينار كويتي لمدة 20 عاماً لتمويل الأنشطة الحرفية والمشروعات الصغيرة الكويتية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إدارتها من قبل بنك الكويت الصناعي نيابة عن حكومة الكويت. وبمراجعة شروط وسقف التمويل وفترة السماح وفترة السداد نرى أنها تتناسب وبشكل كبير مع الاحتياجات التمويلية والأوضاع الاقتصادية، إلا أنه هناك تحفظات على نسبة التمويل (80%) وحجم ونوع الضمانات. وفي عام 2013 – وبمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه– قامت الحكومة الكويتية بإصدار قانون الصندوق الوطني لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعكس هذه المبادرة إدراك القيادة السياسية العليا لأهمية دعم الريادة والإبداع لدى الشباب، وإدراكاً لدور المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة والشاملة.

وفي هذا السياق فإنه من المناسب التأكيد على أن تعامل رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات التمويلية غير المصرفية والاستفادة من خدماتهم التمويلية وغير التمويلية يتأثر بعدة عوامل يتعلق بعضها بجانب الطلب (رواد الأعمال وأصحاب المشروعات) وأخرى تتعلق بجانب العرض(المؤسسات غير التمويلية)، إضافة إلى بعض العوامل التي تتعلق بالأطراف الأخرى في سوق الائتمان. ومن العوامل التي تتعلق بجاني الطلب: (1) مدى معرفة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوجود هذه المؤسسات وفروعها وأماكن توجدها. (2) مدى معرفة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنواع وتقسيمات المنتجات التمويلية التي تقدمها هذه المؤسسات. (3) قدرة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تحديد كل من حجم ومصدر ومدة التمويل الأمثل وذلك انطلاقاً من تحديد دقيق للاحتياجات التمويلية لمشروعاتهم. (4) مستوى معرفة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشروط الإقراض والقدرة على التعامل مع هذه الشروط. (5) قدرة رواد الأعمال على تحقيق شروط الإقراض المطلوبة من الناحية المالية والفنية. أما العوامل التي تتعلق بجانب العرض اي مؤسسات التمويل فتشمل: (1) مستوى دقة هذه المؤسسات في تحديد شروط الاقراض ومدى ملائمتها

للفئـــات المستهدفــة. (2) مـدى ملائمة المنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات للاحتياجات التمويلية للمشروعات المتناهيـة الصغـر والصغيرة والمتوسطـة. (3) ومستوى مواكبة هذه المؤسسات للتغيرات في هذه الاحتياجات التي تتغير وفقاً لمراحل دورة حياة المشروع (مرحلة الاستثمار ومرحلة التشغيل ومرحلة التقييم والتوسع والتطوير). (4) مستوى جهود هذه المؤسسات في استهداف رواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والوصول إليها في أماكنها. أما العوامل الأخرى فتشمل: (1) مستوى الدور الذي تلعبه المؤسسات الوسيطة ومؤسسات الدعم الفني في التشبيك بين رواد الأعمال من جهة ومؤسسات التمويل غير المصرفية من جهة أخرى. (2) حجم رأس المال المتاح للإقراض في هذه المؤسسات مقارنة بحجم الطلب على التمويل. (3) التشريعات القانونية التي تنظم العلاقة بين طرفي عملية الائتمان لا سيما في حالات التعثر والتوقف عن التسديد.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن فهم محددات حجم ونوع وتوزيع التمويل الخاص بالمؤسسات غير المصرفية يحتاج إلى دراسات تحليلية وتفصيلية تبتعد عن التنظير والرأي الواحد، بل تعمل على تحديد وجهات نظر رواد الأعمال وأصحاب المشروعات، الأمر الذي يساعد في تحديد ملامح المشكلة وفي حلها.

ثالثاً: محددات التعامل مع مؤسسات التمويل غير المصرفية

ثمة تساؤل يطرح عند الحديث عن فجوة التمويل التي يعاني منها قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ألا وهو سبب ضعف مساهمة مؤسسات التمويل غير المصرفية في سد جزء من هذه الفجوة؟. بداية لا بد من التأكيد على أن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء في محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية الضخمة وليس جميعها، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات الإنتاجية بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح بعض الاختلالات الحاصلة في سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعليه، وعودةً إلى التساؤل السابق، فإن الإجابة تكمن بعدة أبعاد وقضايا يتعلق بعضها بجانب الطلب (رواد الأعمال وأصحاب المشروعات)، ويتعلق البعض الآخر بعوامل تتعلق بجانب العرض (مؤسسات التمويل غير المصرفية). وقد ترتبط محددات دور هذه المؤسسات بأمور وتحديات داخلية وأخرى خارجية. لذا، لا يمكن تعميم إجابة واحدة لجميع الحالات في الدول العربية، حيث لا بد من دراسة حالة كل دولة على انفراد للأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إضافةً إلى تحليل سوق الائتمان بمكوناته المختلفة ولكن مع التركيز على مؤسسات التمويل غير المصرفية.

إطار رقم 3: قائمة بأهم الجهات الداعمة لرواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

المنشأة	تمويل	رعاية	تنظيم وإشراف	التصنيف
1. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة		☑	☑	حكومية
2. وزارة التجارة والصناعة			☑	حكومية
3. وزارة العمل			☑	حكومية
4. صندوق التنمية الصناعي	☑	☑		حكومية
5. الجامعات السعودية	☑	☑		حكومية
6. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني		☑	☑	حكومية
7. الهيئة العامة للاستثمار		☑	☑	حكومية
8. الهيئة العامة للسياحة والآثار		☑	☑	حكومية
9. مجموعة عقال	☑			قطاع خاص
10. برنامج كفالة	☑	☑		حكومية
11. صندوق التنمية الزراعية	☑	☑		حكومية
12. وزارة الشئون البلدية والقروية (البلديات)		☑	☑	حكومية
13. إنديفور		☑		قطاع خاص
14. (حاضنات بادر) مدينة الملك عبدالعزيز للقوم والتقنية		☑	☑	حكومية
15. مركز تنمية المجتمع بوزارة الشئون الاجتماعية		☑	☑	حكومية
16. هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية		☑	☑	حكومية
17. البنوك التجارية	☑	☑		قطاع خاص
18. المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب		☑		قطاع خاص
19. مؤسسة التمويل الدولية	☑	☑		قطاع خاص
20. إدارة خدمة المجتمع – بنك الجزيرة	☑	☑		خاصة غير ربحية
21. برامج البنك الأهلي لخدمة المجتمع	☑	☑		خاصة غير ربحية
22. برامج عبداللطيفغ جميل لخدمة المجتمع (باب رزق)	☑	☑		خاصة غير ربحية
23. شركة شل العالمية ــــ إنطلاقة		☑		خاصة غير ربحية
24. مركز عبدالله الزامل لخدمة المجتمع	☑	☑		خاصة غير ربحية
25. مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية	☑	☑		خاصة غير ربحية
26. صندوق الإستثمارات العامة	☑			شبه حكومية
27. الغرف التجارية الصناعية		☑		شبه حكومية
28. شركة أرامكو السعودية (برنامج واعد)	☑	☑		قطاع خاص
29. شركة سابك	☑	☑		قطاع خاص
30. صندوق المئوية	☑	☑		خاصة غير ربحية
31. صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)		☑		حكومية
32. مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجله لرعاية الموهوبين (موهبة)		☑		حكومية
33. مجلس الغرف السعودية		☑		شبه حكومية
34. جمعية ريادة الأعمال		☑		شبه حكومية
35. جمعية ريادة الأعمال الوطني	☑	☑		خاصة غير ربحية
36. "InspireU" شركة الاتصالات	☑	☑		قطاع خاص
37. صندوق الأمير سلطان لدعم مشروعات السيدات	☑	☑		خاصة غير ربحية
38. الجمعيات والمؤسسات الخيرية الداعمة للأسر المنتجة		☑		قطاع خيري
39. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (اجفند)	☑	☑		خاصة غير ربحية
40. مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان	☑	☑		خاصة غير ربحية

وبشكل عام، يمكننا القول أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة - بغض النظر عن طبيعتها - لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات الداخلية والخارجية، إلا أن هذه المعوقات تختلف من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

عند دراسة أبعاد مشكلة التمويل والتركيز على المؤسسات التمويلية غير المصرفية، فإنه لا بد من الاخذ بعين الاعتبار المحددات المرتبطة بجانب الطلب (رواد الأعمال وأصحاب المشروعات)، وتلك المرتبطة بجانب العرض (المؤسسات التمويلية)، وهذا يؤدي إلى إكتمال التحليل ووضوح الصورة، وبالتالي يسهل اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

1. تحديات التمويل في المؤسسات التمويلية غير المصرفية : من وجهة نظر المؤسسة

تواجه مؤسسات التمويل غير المصرفية أثناء نشاطها التمويلي الموجهة لرواد الأعمال العديد من التحديات التي تؤثر في عدد المستفيدين أو حجم التسهيلات الممنوحة وفي قرار منح الائتمان. ومن أبرز هذه التحديات: (1) افتقاد عنصر الثقة ببعض رواد الأعمال والقائمين على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب فقدانهم للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية. (2) عدم قدرة رواد الأعمال على تقديم الضمانات الكافية وبالحد الأدنى المطلوب (وهي أقل بكثير مما تطلبه البنوك). (3) افتقار رواد الأعمال للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية (أي نقص مستوى الثقافة الائتمانية). (4) محدودية الانتشار الجغرافي لبعض هذه المؤسسات وليس جميعها. (5) محدودية رأس المال المخصص للإقراض في العديد من هذه المؤسسات مقارنة بحجم الطلب وحجم الفئة المستهدفة. (6) عدم ضمان الاستدامة المالية لهذه المؤسسات لا سيما وأن الكثير منها تعتمد على المنح أو المساعدات أو القروض المحلية أو الخارجية.

يجب أن يفهم البعض أن الأهداف التنموية للكثير من المؤسسات التمويلية غير المصرفية (وعلى وجه التحديد الحكومية)، لا يحتم عليها منح القروض بدون شروط وبدون ضمانات وبأسعار فائدة مناسبة تضمن حسن اختيار المستفيدين ووصول التسهيلات إلى الفئات المستهدفة فعلاً، وتضمن كذلك استمرارية هذه المؤسسات.

إن دخول المؤسسات الحكومية إلى سوق التمويل الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (من خلال صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية) يؤدي إلى خلق فكرة (خاطئة) لدى الكثير من المقترضين من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأن هذه المؤسسات وجدت لخدمتهم وتمويلهم بأية ظروف وبأقل الشروط وبسعر فائدة رمزي، فيشجعهم على الحصول على هذه القروض -التي غالباً ما تكون بشروط أقل من شروط

البنوك وسعر فائدة أقل- واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً (غالباً ما تستخدم استهلاكية لا إنتاجية)، ويحاول الكثير من المقترضين عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة. ونتيجة لما سبق، بدأت المؤسسات غير المصرفية الحكومية باتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على التحدي السابق.

2. معوقات التمويل في المؤسسات التمويلية غير المصرفية : من وجهة نظر رواد الأعمال

إن اكتمال التحليل لمسألة التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولمحددات حجم التعامل مع مؤسسات التمويل غير المصرفية يتطلب التعرف على آراء ووجهة نظر رواد الأعمال وأصحاب المشروعات باعتبارهم الطرف الأهم في المعادلة (جانب الطلب)، حيث انه من المتوقع ان تكون هناك عوامل ومحددات تقلل من توجههم للتعامل والاقتراض من هذه المؤسسات. ومن أبرز التحديات والعوامل من وجهة نظر رواد الأعمال (جانب الطلب) فتشمل ما يلي: (1) ارتفاع تكلفة التمويل (المباشرة وغير المباشرة). (2) تدخل مؤسسات التمويل في نشاط المشروع وفرض الوصاية عليه بشكل أو بآخر ، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات. (3) العوائق الدينية، حيث لا تفتقر بعض مؤسسات التمويل غير المصرفيـة إلى منتجات تمويلية إسـلامية. (4) صعوبة شروط الاقراض لا سيما ما يتعلق بحجم ونوع الضمانات المطلوبة. (5) ارتفاع سعر الفائدة. (6) التخوف من عدم القدرة على السداد مما يجعل الكثير من رواد الأعمال يحجم عن طلب التمويل الأمر الذي يؤدي إلى إهدار فرصة استثمارية حقيقية. (7) تفضيل رواد الأعمال الاقتراض من البنوك (بدلاً من مؤسسات التمويل غير المصرفية) لاسباب تتعلق بملاءمة المنتجات البنكية لاحتياجاته التمويلية لا سيما ما يتعلق بسقف التمويل ومدة القرض وفترة السماح وغيرها. (8) عدم توفر رأس مال شخصي للمشاركة في المشروع مما يشعر رواد الأعمال بتدني فرص الحصول على قرار ايجابي من مؤسسة التمويل. (9) تفضيل رواد الأعمال مصادر الإقراض غير الرسمي باعتبارها عديمة التكلفة ولا تمر بعملية الاقتراض التقليدية. (10) عدم انتشار هذه المؤسسات في العديد من بؤر الفقر والمناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة. (11) عوامل أخرى اهمها العوائق الاجتماعية وفقدان الحافز للعمل الحر بسبب التعثر المستمر في المشروعات، غضافة إلى السجل الائتماني الضعيف الذي يقلل من فرص الحصول على الموافقة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعزى ضعف استفادة رواد الأعمال والمشروعات القائمة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات التمويلية غير المصرفية إلى جانب العرض وشروط الاقراض، حيث قد تعود الفجوة الموجودة والتباعد الملحوظ بين الطرفين لعوامل تتعلق برواد الأعمال والمشروعات انفسهم، فهناك عوامل -اقتصادية واجتماعية - تقلل من توجه رواد الأعمال إلى هذه المؤسسات

وفي هذا الصدد، لكي لا نعطي أحكام جزافية ومتسرعة حول منطقية العوامل التي يشير إليها رواد الأعمال، نرى من الضروري أن نشير إلى أن مستوى الثقافة العامة والثقافة الائتمانية لدى رائد العمل أو صاحب المشروع تؤثر في فرص دخوله إلى سوق الائتمان بأنواعه المختلفة، فكيف لشخص ما أن يقترض من مؤسسة تمويل غير مصرفية إذا كان في الأصل لا يعرفها "عدم الوصول إلى مصدر التمويل" أو يعرفها لكن لا يعرف طبيعة منتجاتها وشروطها ومكانها وآلية التعامل معها!. وللتأكيد على هذا الأمر، نورد نتائج لدراسة أعدتها منظمة العمل الدولية لصالح غرفة صناعة الأردن حول مشكلة التمويل في المملكة الأردنية الهاشمية تم خلالها استعراض مدى معرفة المستجيبين من الرياديين ببعض مؤسسات التمويل في المملكة، أنظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم 2: التوزيع النسبي للمشروعات حسب معرفتها بالمؤسسات التمويلية غير المصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية

شركات تمويل المشروعات الصغيرة	يعرفها %	تعامل معها %	لا يعرفها %
صندوق المرأة	57.7	2	40.3
الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة	44	9.7	46.3
الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة	41.7	0.7	57.7
شركة الأمين لتمويل المشروعات الصغيرة	37	1	62
البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة	36	0.7	63.3
شركة الشرق الأوسط لتمويل المشروعات الصغيرة	33	1	66
مؤسسة فنكا	29	1	70
المؤسسات الحكومية والدولية	يعرفها %	تعامل معها %	لا يعرفها %
صندوق التنمية والتشغيل	58.3	0.7	41
مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري	47.3	1	51.7
صندوق الأيتام	45.7	0.7	53.7
وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين	44.7	0.3	55
مؤسسة الإقراض الزراعي	44.3	1	54.7
مؤسسة نور الحسين	44.3	0.3	55.3
الصندوق الأردني الهاشمي	43	1.3	55.7
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	36.3	0.7	63
شركات التسهيلات التجارية	يعرفها %	تعامل معها %	لا يعرفها %
شركة التسهيلات التجارية	40.7	0.3	59
شركة القمة للشراء والبيع بالأقساط	31	0	69
شركة الأولى للتمويل	28	1	71
شركة بندار للتجارة والاستثمار	22.7	0.7	76.7
الإسراء للتمويل	21.7	1.3	77
شركات التأجير التمويلي	يعرفها %	تعامل معها %	لا يعرفها %
الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	30	0.3	69.7
التسهيلات الأردنية للتأجير التمويلي	28.7	0.7	70.7
الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي	26.3	1	72.7
الأهلي للتأجير التمويلي	25.3	0	74.7
تمكين للتأجير التمويلي	22	0.7	77.3
العربية للتأجير التمويلي	20	1	79

المصدر: غرفة صناعة الاردن، معوقات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة أعدت بتمويل من منظمة العمل الدولية، 2012.

ويتضح من العمود الأول ارتفاع نسبة من يعرفوا العديد من هذه المؤسسات، لكن الصورة تكتمل إذا ما نظرنا إلى العمود الثاني الذي يبين عدد الذين تعاملوا مع هذه المؤسسات (وهي نسب قليلة جداً)، وهنا يظهر تساؤل حول أسباب عدد توجههم للتعامل مع هذه المؤسسات على الرغم من معرفتهم لها؟! أما النتيجة المفاجئة والتي تظهر إلى السطح استفسارات أخرى عديدة فهي ارتفاع نسب الذين لا يعرفوا أو لم يسبق لهم أن سمعوا بهذه المؤسسات على الرغم من أن بعضها لديه العشرات من الفروع ويعمل منذ ما يزيد عن 40 سنة، وهذا يقودنا إلى مشكلة نقص المعلومات وضعف مستوى الثقافة الائتمانية لرواد الأعمال .

وفي محاولة للإجابة على الأسئلة السابقة، عملت الدراسة على استقراء آراء رواد الأعمال حول أسباب عدم التقدم للحصول على تمويل من مؤسسات التمويل غير المصرفية على الرغم من معرفتهم لهذه المؤسسات، وكانت الإجابة كما هو مبين في الجدول رقم (3).

إن مستوى الثقافة العامة والثقافة الائتمانية لدى رائد العمل أو صاحب المشروع تؤثر في فرص دخوله إلى سوق الائتمان بأنواعه المختلفة، فكيف لشخص ما أن يقترض من مؤسسة تمويل معينة إذا كان في الأصل لا يعرفها "عدم الوصول إلى مصدر التمويل" أو يعرفها لكن لا يعرف طبيعة منتجاتها وشروطها ومكانها وآلية التعامل معها.

الجدول رقم 3: أسباب إحجام رواد الأعمال عن التعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية – المملكة الأردنية الهاشمية

الأسباب	النسبة %
1. عوائق دينية بسبب عدم توفر أدوات تمويلية إسلامية تلاءم جميع الاحتياجات	52
2. شروط الإقراض في هذه المؤسسات صعبة ولا يمكن تحقيقها في ظل ظروف	48
3. ارتفاع التكلفة الاجمالية للقرض (الفائدة والتكاليف غير المباشرة)	47
4. التخوف من عدم القدرة على السداد والتعرض للمتابعة القانونية	42
5. تفضيل الاقتراض من البنوك عل الاقتراض من هذه المؤسسات	37
6. عدم توفر رأس مال شخصي للمشاركة في المشروع	35
7. تفضيل الاقتراض من مصادر الإقراض غير الرسمي لانعدام التكلفة	32
8. ضعف مستوى الانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات وتمركز الفروع في المدن الرئيسية	31
9. عدم القدرة على توفير الضمانات التي تطلبها هذه المؤسسات	29
10. عوائق اجتماعية (عدم موافقة ولي الأمر او الزوج)	13
11. عدم موافقة ولي الأمر	9

المصدر: غرفة صناعة الاردن، معوقات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة أعدت بتمويل من منظمة العمل الدولية، 2012.

في الوقت الذي قد يرى البعض أن جانب الطلب (رواد الأعمال) هو السبب في ضعف نشاط سوق الائتمان الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قد يكون جانب العرض (مؤسسات التمويل) السبب الحقيقي لمشكلة الحصول على التمويل وسبب عدم اكتمال عملية الاقتراض من المؤسسات التمويلية غير المصرفية. وفي هذا الإطار، يعرض الجدول رقم (4) نتائج دراسة منظمة العمل الدولية

التي سبقت الإشارة إليها حول أهم أسباب رفض طلبات التمويل المقدمة من بعض رواد الأعمال الجدد و/أو أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 4: أسباب رفض طلبات التمويل المقدمة من بعض رواد الأعمال الجدد و/أو أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - المملكة الأردنية الهاشمية

الأسباب	النسبة %
لم تقتنع مؤسسة الإقراض بقدرة رائد العمل والمشروع على السداد	39
مقدم طلب التمويل ليس ضمن الفئة التي تستهدفها المؤسسة	38
عدم تقديم الضمانات المطلوبة والكافية (حجم ونوع الضمانات المطلوبة)	38
عدم وجود رخصة للمشروع	30
سجل الإقراض بمقدم الطلب غير جيد (التاريخ الائئتماني)	25
عدم وجود تعامل سابق مع المؤسسة	25
عدم تحقيق الشروط الأساسية للحصول على التمويل (العمر والتخصص وغيره)	24
عدم وجود رأس مال خاص للمساهمة في المشروع	22
عدم موافقة ولي الأمر على فكرة الاقتراض وتقديم الكفالة	15
المصدر: غرفة صناعة الاردن، معوقات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة أعدت بتمويل من منظمة العمل الدولية، 2012.	

وفي نهاية هذا التحليل نخلص إلى أن دور مؤسسات التمويل غير المصرفية في التعامل مع فجوة التمويل يحتاج إلى دراسات ميدانية واستقراء لآراء كافة الأطراف (جانب الطلب وجانب العرض)، كما يجب مراعاة حجم رأس المال المتاح للإقراض في هذه المؤسسات ومصادر الدخل المتاحة لها. ويبين الشكل رقم (4) أبرز القضايا ذات العلاقة والمؤثرة بمستوى مساهمة المؤسسات التمويلية غير المصرفية في سد فجوة التمويل الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 4: محددات دور مؤسسات التمويل غير المصرفية



وأشارت دراسة حول الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة بدولة فلسطين إلى أنه ونتيجة للفجوة في الخدمات المصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الذين لا يقعوا في نطاق خدمات المصارف، تأسست عدد من مؤسسات الإقراض المتخصصة وغير الربحية. ولكنه وعلى الرغم من النمو المستمر في نشاط هذه المؤسسات خلال العقود الماضية، إلا أنها لا زالت غير قادرة على تلبية جميع إحتياجات التمويل لشريحة واسعة من الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر. وقد لخصت الدراسة أهم المشاكل التي واجهت هذا النوع من المؤسسات لتشمل: (1) غياب الشكل القانوني المناسب . (2) تعدد جهات الإشراف عليها وعدم وجود مظلة موحدة مختصة للإشراف عليها وتنظيم أعمالها. (3) ارتفاع سعر الفائدة الذي يصل إلى 24 % في كثير من الأحيان (4) انخفاض سقف الائتمان (بمتوسط حوالي 1700 دولار). (5) اعتمادها على مصادر الدعم الخارجية، مما يؤثر في قدراتها الذاتية على الاستمرارية. (6) ضعف مستوى الانتشار وخلل في التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة، حيث توجه كثيراً من القروض للمناطق والفئات وفق أجندة الجهات المانحة. (7) وضعف البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري لهذه المؤسسات .

رابعاً: آليات تعزيز الحصول على التمويل من المؤسسات غير المصرفية

تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الكثير من الإجراءات والآليات والعوامل التي يجب على هذه المؤسسات تحقيقها من أجل زيادة مستوى وصول رواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل بالحجم المناسب وفي الوقت المناسب. وتشمل هذه الآليات والإجراءات ما يلي: (1) اتباع المؤسسات التمويلية غير المصرفية درجة أعلى من المرونة في تحديد نوع وحجم الضمانات المطلوبة بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات، (2) تحديد سعر فائدة مقبول يراعي اختلاف مستويات الملاءة الائتمانية بين رواد الأعمال والمشروعات، (3) العمل على تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وتقليل عدد الوثائق المطلوبة وتقليل تكلفته غير المباشرة، (4) تقليل فترة الانتظار للحصول على القرار الائتماني سواء بالقبول أو الرفض، (5) العمل على توفير منتجات تمويلية إسلامية تراعي الوازع الديني وتزيل تخوف بعض رواد الأعمال، (6) توفير منتجات تمويلية تراعي كافة الاحتياجات وتتلاءم مع طبيعة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، (7) اتباع المؤسسات التمويلية غير المصرفية مرونة اكبر في تحديد سقف الائتمان (الحد الأعلى للقرض) مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للمشروع وقدرته على السداد، (8) رسم سياسات ائتمانية تراعي طبيعة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، (9) اتباع المؤسسات التمويلية غير المصرفية مرونة في تحديد فترة السداد، (10) مرونة في تحديد فترة السماح بحيث تراعي خصوصية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

والمتوسطة العاملة في بعض القطاعات، (11) مراعاة أن يكون هناك مرونة في تحديد قيمة القسط الشهري بحيث يتلاءم مع طبيعة المشروعات وتدفقاتها النقدية، (12) مواظبة المؤسسات التمويلية غير المصرفية على متابعة الفئات المستهدفة واحتياجاتهم التمويلية من أجل إيجاد منتجات تلاءم احتياجاتهم المتغيرة، (13) العمل على زيادة مستوى انتشار المؤسسات التمويلية غير المصرفية في مختلف المناطق واستهداف القطاعات المستهدفة، (14) أن تراعي المؤسسات التمويلية غير المصرفية حقيقة وجود فروق كبيرة بين المشروعات بأحجامها المختلفة (حجم السوق، حجم المشروع، الأرباح)، (15) وجود مؤسسة تمويلية أو أكثر متخصصة في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، (16) العمل على نشر الوعي وتعزيز الثقافة الائتمانية لدى رواد الأعمال وضمان معرفة جميع مصادر التمويل المتوفرة بشكل يمكن المفاضلة بينها، (17) أن تعمل المؤسسات التمويلية غير المصرفية على استهداف الفئات المستهدفة في أماكنهم، (18) توفر مستوى متقدم من الموضوعية والشفافية عند تقييم الملاءة الائتمانية لرواد الأعمال المتقدمين، (19) وجود بيئة تشريعية وقانونية محفزة لطرفي سوق الائتمان (رواد الأعمال ومؤسسات التمويل)، (20) وجود مكاتب مرخصة تعمل كوسيط بين مؤسسات التمويل ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات لتسهيل عملية الاقتراض، (21) العمل على تعزيز دور مؤسسات ضمان القروض لتشمل خدماتها ضمان القروض المقدمة من المؤسسات التمويلية غير المصرفية، (22) تعزيز دور غرف الصناعة وغرف التجارة ومنظمات الأعمال ذات العلاقة.

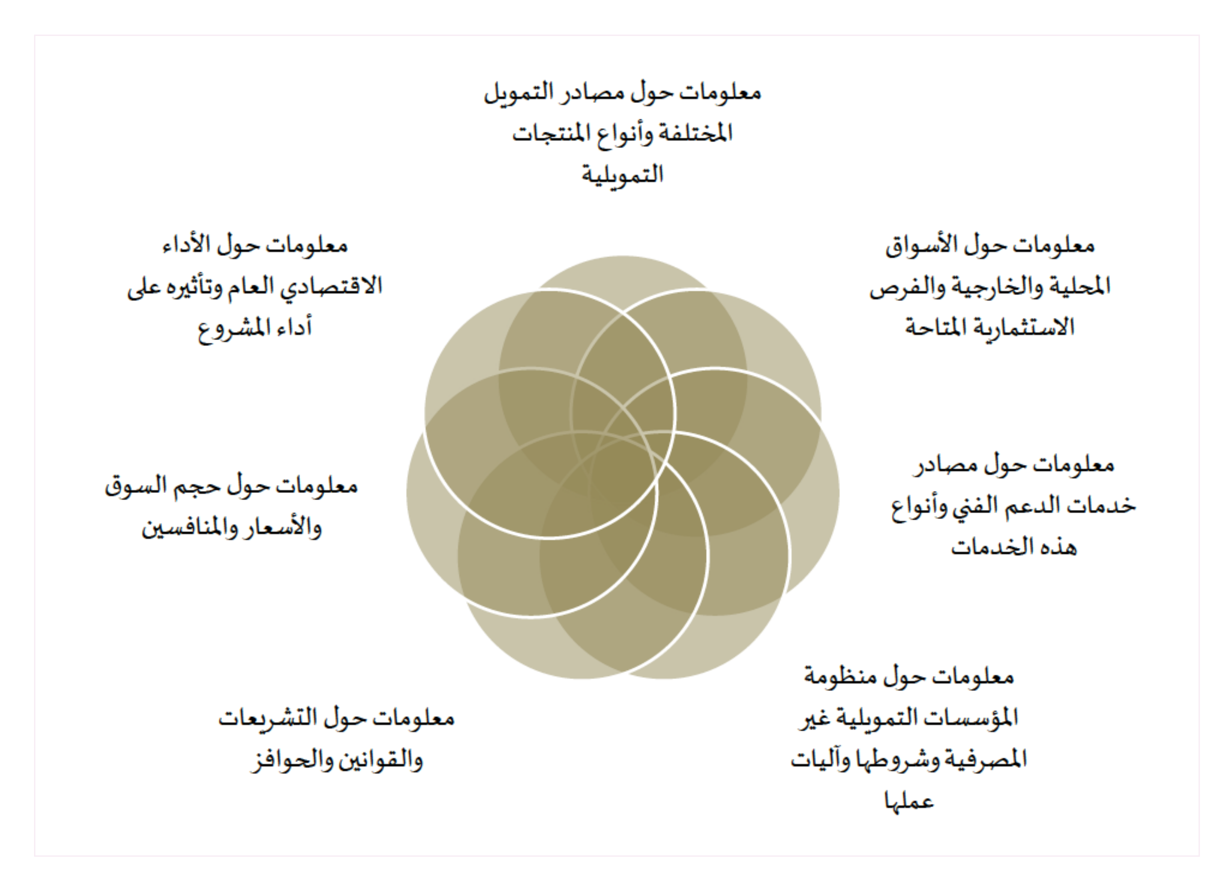
يمكن لمؤسسات الدعم الفني والمؤسسي ومؤسسات تطوير الأعمال وهيئات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المعنية بتنمية ورعاية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تيسير عمل مؤسسات التمويل غير المصرفية وتعظيم وصولها للفئات المستهدفة ولكن على أسس صحيحة ومدروسة.

إن الإجراءات السابقة قد تشكل عبئاً كبيراً على هذه المؤسسات، الأمر الذي يتطلب توزيع الأدوار بين هذه المؤسسات ومؤسسات الدعم الفني ومنظمات الأعمال وعلى رأسها غرف التجارة والصناعة وهيئات الاستثمار وغيرها. وفي إطار الحديث عن غرف التجارة والصناعة ومنظمات الأعمال في تيسير عملية الاقتراض من المؤسسات غير المصرفية، فقد اشارت العديد من الدراسات إلى المهام التي يمكن أن تقوم بها غرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال من أجل المساعدة في حل مشكلة التمويل لدى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تشمل هذه المهام ما يلي : (1) تدريب رواد الأعمال حول آليات الحصول على التمويل وعملية المفاضلة بين مصادر التمويل، (2) تقديم خدمات استشارية (دراسات الجدوى على سبيل المثال) تساعد المشروعات في التقدم للحصول على

التمويل، (3) تمثيل المشروعات والتفاوض مع المؤسسات التمويلية غير المصرفية للحصول على عروض تمويلية جاذبة لرواد الأعمال، (4) تزويد مؤسسات التمويل باحتياجات المشروعات التمويلية وبشكل مستمر، (5) تنفيذ حملات تثقيفية وتعريفية بهدف زيادة الوعي والمعرفة بمصادر التمويل ومنتجاتها، (6) تنظيم لقاءات مباشرة وورش عمل بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التمويلية غير المصرفية، (7) إعداد دراسات حول مسألة التمويل من المؤسسات التمويلية غير المصرفية وآليات زيادة دور هذه المؤسسات، (8) ايجاد وحدات متخصصة لخدمة رواد الأعمال لا سيما في مجال الحصول على التمويل وإعداد ملف الائتمان وطلب القرض، (9) تقديم خدمات التشبيك بأشكاله المختلفة.

وفي إطار استكمال التحليل السابق، ونظراً لأهمية إلقاء الضوء على كافة الأبعاد، نرى من الضروري الحديث عن مسألة الثقافة الائتمانية لرواد الأعمال ومعاناتهم من نقص المعلومات بكافة أنواعها وأشكالها. وتحتاج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الكثير من المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والفنية بشكل عقلاني ورشيد. وقد تكون المعلومات التي تحتاجها هذه المشروعات تتعلق بمتغيرات كلية أو متغيرات جزئية، أنظر الشكل رقم (5).

الشكل رقم 5: رواد الأعمال ومشكلة نقص المعلومات والثقافة الائتمانية والمصرفية



وهنا يمكننا القول أن عدم توفر المعلومات أو نقص هذه المعلومات عن المستوى المطلوب يؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بتأسيس المشروع وتمويله وتشغيله وتطويرها، كما يؤثر في مدى استفادة المؤسسات من هذه المعلومات للوصول إلى تقديم خدماتها بكفاءة عالية. وعند البحث عن أسباب نقص المعلومات المتوفرة لدى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، نرى ان بعضها يتعلق بما يلي: (1) خصائص مدير أو صاحب المشروع، (2) صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات، (3) ضعف قدرة إدارة المشروع على الحصول على المعلومات. إن حصول المشروعات على المعلومات المطلوبة يعتمد على عوامل عديدة تتعلق بجانب الطلب على هذه المعلومات وجانب العرض، أنظر الشكل رقم (6).

الشكل رقم 6: متطلبات الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول على المعلومات



وقد بينت دراسة تحليلية تناقش مسألة المعلومات التي تعاني منها المشر وعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية أهم معوقات الوصول إلى المعلومات من وجهة نظر رواد الأعمال وأصحاب المشروعات، كما هو مبين في الجدول رقم (6).

الجدول رقم 6: الترتيب التنازلي لأهم معوقات الوصول إلى المعلومات من وجهة نظر أصحاب المشروعات

المعوقات	النسبة %
1. صعوبة تحديد المصدر الصحيح للمعلومات	93
2. عدم وجود قاعدة بيانات جاهزة يمكن اللجوء إليها في غرف الصناعة	84
3. عدم وجود وحدة متخصصة بشؤون المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	78
4. لا يوجد جهة معينة تعمل على تحديث المعلومات	80
5. الاعتماد على البيانات غير الرسمية	71
6. المعلومات المتوفرة غير قابله للاستخدام وتحتاج إلى ترتيب وتصنيف	78
7. ندرة المعلومات المتعلقة بالسوق	70
8. التكلفة مرتفعة	75
9. اقتصار الحصول على المعلومة على فئة معينة	63
المصدر: غرفة صناعة الاردن، معوقات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة أعدت بتمويل من منظمة العمل الدولية، 2012.	

إن تضييق الفجوة القائمة بين رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات التمويلية غير المصرفية من جهة أخرى يتطلب العمل على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لكل طرف عن الطرف الآخر حتى يتسنى لكل منهم اتخاذ قرارات مدروسة وعقلانية.

خامساً: تجارب عربية

يرى الكثير من المتخصصين أن الدول العربية قطعت شوطاً كبيراً في بناء منظومة المؤسسات التمويلية المصرفية وغير المصرفية المعنية بتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث ظهرت في الكثير من هذه الدول مؤسسات متنوعة تغطي كافة الفئات المستهدفة حسب الجنس والقطاع والتخصص وحالة العمل والاحتياجات التمويلية. وفي هذا السياق، وقبل البدء بعرض بعض هذه التجارب، نرى من الضروري التأكيد على تشابه الأهداف العامة لهذه المؤسسات والتي من أهمها تقليل فجوة التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال، إلا أنها تختلف في العديد من الأمور والتفصيلات وذلك بسبب اختلاف مستوى الدخل وحجم المشكلة وتركيبة القطاع المصرفي وحجم المشروعات المستهدفة وخصائصها.

أبدت الدول العربية ذات الدخل المرتفع اهتماماً كبيراً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ووسعت نطاق تعريفها لتشمل مختلف القطاعات الإنتاجية، وسَعت هذه الدول إلى تذليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشريعات وأنظمة تحفيزية، كما عملت على إنشاء صناديق تمويل حكومية بروؤس أموال ضخمة مخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن الأمثلة على هذه الصناديق، الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت، وصندوق الرفد بسلطة عُمان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تمويل المشروعات لا يقتصر على هذه الصناديق، حيث ظهرت العديد من مؤسسات التمويل الخاصة وعدد من وحدات التمويل المنتشرة في البنوك التجارية العاملة في هذه الدول.

أما في الدول العربية المتوسطة الدخل، فقد تم التركيز على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وبرزت البنوك وبعض مؤسسات التمويل الخاصة كأهم مصادر لتمويل هذه المشروعات، إلا أنها لم تكن قادرة على سد فجوة التمويل المتزايدة، الأمر الذي أدى ببعض الدول إلى إنشاء صناديق حكومية ومؤسسات تمويل متخصصة وذلك في إطار السياسات الحكومية الرامية إلى دعم سياسة التشغيل الذاتي ودعم ريادة الأعمال. ومن أبرز الصناديق العاملة في هذه الدول والتي سيتم عرض تجربتها في هذا الإصدار، صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية. وفي المقابل، شهدت بعض الدول غياب للصناديق الحكومية المولة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث حلت المؤسسات الخاصة بدل المؤسسات الحكومية في سوق الائتمان الخاص بهذه المشروعات، ومن أبرز هذه التجارب والتي

سيتم عرضها، شركة فيتاس للتمويل الأصغر في الجمهورية اللبنانية، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية في دولة فلسطين.

أما الدول العربية ذات الدخل المنخفض، فقد انتشرت فيها النشاطات المدرة للدخل والمشروعات المتناهية الصغر بشكل كبير بحيث أصبحت تمثل ما يزيد عن 90 % من المشروعات العاملة فيها، الأمر الذي أدى إلى إيجاد مؤسسات التمويل الأصغر الذي تناسب منتجاتها التمويلية الاحتياجات الفعلية للفقراء ورواد الأعمال والعاملين في المنازل. وتعتبر تجربة جمهورية السودان من أبرز التجارب العربية في مجال التمويل الأصغر ومجال التمويل الإسلامي. ويشتمل هذا الاصدار على عرض لتجربة بنك الأسرة السوداني، كواحد من أبرز مصادر التمويل الأصغر في الجمهورية.

1. الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دولة الكويت

أصدرت حكومة دولة الكويت في عام 2013 قانون رقم 2013/98 بخصوص إنشاء صندوق باسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في الكويت. الصندوق هو مؤسسة عامة مستقلة يبلغ رأس مالها ملياري دينار كويتي يمول المشاريع الصغيرة أو المتوسطة المجدية والمملوكة من قبل كويتيين بنسبة تصل إلى 80 % من رأس المال. ويضع القانون شروطاً محدد للمشاريع المستحقة للدعم وهي أن توظف من 1 إلى 50 موظف كويتي وأن لا تزيد تكلفة انشاءها عن 500 ألف دينار كويتي. وتتمحور رؤية الصندوق الوطني في بناء مجتمع ريادي يحفز على الإبداع ويحقق فرص التنمية الاقتصادية. وتكمن مهمة الصندوق في بناء مؤسسة ذات مستوى أداء عالمي ، تعزز من قدرة ريادة الأعمال لتوفير الرخاء الاقتصادي الوطني. وتشتمل أهداف الصندوق على المساهمة في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين في القطاع الخاص، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، وج. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يقوم الصندوق بتمويل كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية والحرفية والمهنية، بشرط عدم تعارضها مع قوانين الدولة أو أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن مطابقة تلك المشروعات الالتزامات البيئية، ماعدا العقارية والتداول بالأسهم. ومن أبرز شروط الصندوق (1) أن يكون صاحب المشروع مواطناً كويتياً لا يقل عمره عن 21 سنة ميلادية، (2) أن يكون حسن السيرة والسمعة. (3) أن يتفرغ صاحب المشروع تفرغاً كاملاً لإدارة المشروع، وإذا كان موظفا يمنح بناء على طلبه إجازة للتفرغ لا تزيد على ثلاث سنوات ويستثنى في هذه الحالة من حظر مشاركته في تأسيس الشركات التجارية المنصوص عليه في قانون الخدمة المدنية ونظامه، على أن يسلم

المشروع إلى الصندوق في حالة تخليه عن المشروع وعودته إلى الوظيفة العامة، (4) أن تثبت الجدوى الاقتصادية للمشروع، (5) ألا تتجاوز تكلفة تأسيس المشروع - وفقا لدراسة الجدوى الاقتصادية - دون احتساب قيمة الأراضي المقام عليها المشروع وقيمة التمويل والأصول العينية - مبلغ (500.000 د. ك) خمسمائة ألف دينار كويتي، (6) تكون الأولوية في الاستفادة من الأراضي التي يخصصها الصندوق لأصحاب المشروعات ممن لم يسبق لهم الحصول على قسائم من الدولة، (7) تكون لصاحب المشروع على الأراضي المخصصة من الصندوق والتي يقام عليها المشروع حق انتفاع على ألا تدخل القيمة السوقية لحق الانتفاع ضمن أصول المشروع، ولا يجوز له ويقع باطلاً التنازل عن هذا الحق أو بيع أو رهن أو تأجير الأرض المقام عليها المشروع، ويستمر انتفاعه بالأرض طالما بقي المشروع قائماً. وفي سبيل وصول الصندوق إلى أهدافه وتقديم أفضل الخدمات التمويلية وغير التمويلية لرواد الأعمال، فقد تبنى عدد من البرامج، أهمها:

1. برنامج "انطلاقة": يعتبر هذا البرنامج النسخة العربية لبرنامج لايف واير العالمي التابع لشركة شل وهو واحد من مبادرات الاستثمار الجماعي لشل تهدف إلى تشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويوفر البرنامج التدريب والتوجيه وخدمات تنمية الأعمال التجارية.
2. برنامج "بداية": هي مبادرة تهدف إلى تهيئة الشباب و دفعهم لفتح المشاريع الصغيرة الخاصة بهم و كذلك تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة الحاليين. تتضمن المبادرة مرحلتين، و هم المرحلة الأولى داخل دولة الكويت، حيث سيتم إقامة 11 ورشة عمل، بالإضافة إلى 5 ورشات عمل (المرحلة الثانية) مصاحبة لرحلة سفر إلى باريس (حسب شروط محددة) للسعي إلى نقل الخبرات من ملاك شركات و مشاريع ناجحة عن طريق الإلتقاء بهم أثناء الرحلة بمصاحبة المدربين المقدمين لورش العمل لترسيخ الخطط الناجحة لإنشاء المشروع الصغير. كما يهدف البرنامج إلى دعم الشباب واكتشاف المواهب والقدرات والإبداع في الشباب وتمكينهم في مجال المشاريع الصغيره وريادة الأعمال، تجهيز الشباب لتوظيفهم في القطاع الخاص، ونقل خبرات المبادرين و مشاركة قصص نجاحهم في مجالهم إلى الشباب، وتسليط الضوء على تجارب الشركات و المشاريع الصغيرة الناجحة محلياً و عالمياً.
3. برنامج استكشاف ريادة الأعمال: يستهدف البرنامج روّاد الأعمال وأصحاب الأفكار الذين يرغبون في تحويلها إلى مشاريع تجارية. ويساعد البرنامج المشاركين في تحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية، وفي بناء نموذج العمل وإعداد خطة العمل واستيفاء متطلبات الحصول على التمويل.

وفي إطار الحديث عن عدد القروض المقدمة، تشير البيانات المتوفرة على أن الصندوق حتى عام 2017 قام بتمويل 307 مشروعاً منها 178 مشروعاً صغيراً، وبلغت نسبة المشاريع الصناعية الممولة حوالي نسبة 18 % من المجموع الكلي.

2. صندوق الرفد – سلطنة عمان

بدأ الصندوق نشاطه الفعلي في عام 2014 من خلال حزمة من البرامج التمويلية أخذت في الاعتبار احتياجات الفئات المستهدفة من الصندوق، وهم الباحثين عن عمل بمن فيهم خريجي الجهات التعليمية والتدريبية والراغبين في تأسيس المشاريع في هذا القطاع ورواد الأعمال وفئة الخاضعين للضمان الاجتماعي والمرأة الريفية والحرفيين والمهنيين. وتضمنت هذه البرامج إجراءات وشروط ميسرة ومرنة تمت دراستها بكل دقة وعناية وفقاً للمعايير الدولية للتمويل. يمارس الصندوق عمله من خلال 9 فروع رئيسية في المحافظات، وعدد من الفروع المتنقلة، ويعمل الصندوق على دعم توجه الشباب العُماني للعمل الحر من أجل تحقيق النمو المستدام للاقتصاد الوطني من خلال تقديم التمويل المناسب لضمان استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلكها ويديرها عُمانيون. ويقدم الصندوق - إضافة إلى الخدمات التمويلية - مجموعة من خدمات الدعم وتطوير المشروعات في جميع فروعه. وتشمل الخدمات التمويلية (1) **"قرض مورد"** للخاضعين للضمان الاجتماعي ويصل إلى 10 آلاف ريال عُماني بدون رسوم فنية وإدارية، (2) **"قرض تأسيس"** للباحثين عن عمل ويصل إلى 20 ألف ريال عُماني برسوم فنية وإدارية 2 % ومساهمة شخصية تصل إلى 7 %. (3) **"قرض ريادة"** للحرفيين والمهنيين وأصحاب المؤسسات والمرأة الريفية ويصل إلى 100 ألف ريال عُماني برسوم فنية وادارية 2 % ومساهمة شخصية تصل إلى 7 %. (4) **"قرض تعزيز"** لتمويل قروض لمستفيدي من الصندوق لنمو والتوسع. وعلى الرغم من حداثة عمره ونشاطه، إلا أن الصندوق حقق إنجازات كبيرة تتمثل بعدد المشروعات الممولة والقروض الممنوحة، أنظر الشكل رقم (7).

الشكل رقم 7 : البرامج التمويلية التي يقدمها صندوق الرفد بسلطنة عُمان



ويقدم صندوق الرفد من خلال فريق متخصص في مجال المساندة وتطوير الأعمال العديد من خدمات دعم رواد الأعمال المستفيدين من الدعم التمويلي، وذلك من خلال تنفيذ زيارات متابعة ميدانية للمشروع خلال الثلاث سنوات الأولى. ويتم خلال الزيارات التركيز على (1) مساندة أصحاب المشاريع من خلال التعرف على وضع المشروع، وتقديم المساندة لتخطي الصعوبات والتحديات، وتقديم الاستشارات الفنية والإدارية لتطوير الأعمال، ومساندة رواد الأعمال على مسك دفاتر الحسابات وفق المعايير المعتمدة والأنظمة المتطورة، وتوجيه رواد الأعمال المستفيدين من مختلف أوجه دعم الصندوق إلى التدريب والمشاركة في ورش العمل والملتقيات والفعاليات ذات الصلة بنشاط مشاريعهم. وتطوير المشاريع من خلال تقديم خدمات التسويق والتشبيك.

3. صندوق التنمية والتشغيل : المملكة الأردنية الهاشمية

تأسس صندوق التنمية والتشغيل عام 1989 كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري، يُعنى بتنمية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. ويعمل الصندوق وبشكل واضح على تشجيع ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لحساب النفس، كما يعمل على استثمار قدرات الفئات المستهدفة بكافة شرائحها من أجل تطوير مهاراتهم بشكل يمكنهم من التحول من باحثين عن عمل إلى فئات تخلق فرص عمل لهم ولغيرهم من أبناء المجتمع. وقد حدد الصندوق مجموعة من الأهداف الوطنية والقطاعية والاستراتيجية، إضافة إلى الأهداف الاستراتيجية التي يسعى لتحقيقها بشكل دؤوب. وتتضمن الأهداف الوطنية التي يساهم الصندوق في تحقيقها بشكل مباشر (1) توفير فرص العمل والمساهمة في خفض معدلات البطالة، (2) المساهمة في محاربة تفشي ظاهرة الفقر، (3) العمل على رفع معدلات الأفراد الناشطين اقتصادياً وتعزيز فرص اعتمادهم على الذات لتلبية احتياجاتهم الأساسية. (4) رفع مستوى المعيشة ومستوى الأمن الغذائي والاجتماعي. أما بخصوص الأهداف الاستراتيجية للصندوق التي يسعى الصندوق لتحقيقها فتشمل (1) المساهمة في تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو متدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل (2) تحقيق الريادة والتميز في نوعية الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة وذلك لضمان الفاعلية والكفاءة والاستمرارية. وعليه، يعمل صندوق التنمية والتشغيل على (1) توفير التمويل اللازم لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، (2) صقل المهارات وتحسين الأداء في القطاعات التي يعمل بها المستفيدون، (3) تعزيز مستوى التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة، (4) إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية اللازمة لتطوير نشاطه، (5) وتنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي والإنتاجي والريادي بما يؤدي إلى منع الازدواجية في مختلف المجالات.

لقد انعكست الأهداف السابقة بشكل دقيق على آلية عمل الصندوق ومنتجاته التمويلية وغير التمويلية، وجاءت منسجمة مع الفئات المستهدفة التي يبينها الشكل رقم (9). ويتضح من الشكل اتساع شريحة الفئات المستهدفة بشكل يزيد من منطقية وشمولية الأهداف السابقة ويساعد في تحقيقها الدور البارز الذي يلعبه الصندوق في مواجهة مشكلة البطالةِ، وتزايد أعداد الداخلين الجدد على سوق العمل، ومواجهة مشكلة الفقر، وتدني مستوى المعيشة. ويتضح أيضاً اهتمام الصندوق بدعم جهود تمكين الشباب والمرأة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لتحويلهم إلى داعمين لأسرهم، إضافة إلى دعم الجمعيات الإنتاجية. ويمكن القول أن هناك شمولية للفئات المستهدفة على المستوى الجغرافي، حيث استهدف العاطلين عن العمل والمتقاعدين والفقراء والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشهداء في مختلف المدن والقرى والتجمعات السكنية البسيطة والمخيمات.

الشكل رقم 8: الفئات المستهدفة من قبل صندوق التنمية والتشغيل

العاطلون عن العمل المقيمون في مناطق جيوب الفقر المعتمدة رسمياً	العاطلون عن العمل من الفئة العمرية (18-60)	أصحاب المشروعات القائمة الراغبون بتطويرها	السيدات اللواتي يرغبن بالعمل في مشاريع منزلية في مناطق الأرياف والبادية والمخيمات
المتقاعدون من الجهاز العسكري والمدني	الأشخاص العاطلون عن العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن الفئة العمرية (18-60)	الجمعيات الخيرية والتعاونية المسجلة رسمياً	طلبة الجامعات الحكومية والخاصة (درجة البكالوريوس)

أما فيما يتعلق بالانتشار الجغرافي، فإن الصندوق يقدم خدماته للفئات السابقة من خلال 12 فرعاً منتشرة في جميع محافظات المملكة بالإضافة إلى عدد من وحدات الإقراض المتحركة والتي تجول مناطق البادية، الأمر الذي يزيد من سهولة النفاذ إلى الخدمات التي يقدمها الصندوق دون الحاجة إلى تكبد عناء الوصول إلى الفرع الرئيسي في العاصمة. وقد نجم عن شمولية الفئات المستهدفة التي يستهدفها الصندوق وشمولية المناطق التي يغطيها تصنيف الصندوق من ضمن أفضل 50 مؤسسة تمويلية عالمياً لعام 2007.

ويسعى الصندوق إلى المحافظة على ريادته وتميزه في مجال العمل التنموي وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث حرص الصندوق على تقديم مجموعة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تساعد في تحقيق رؤيته وأهدافه السابقة، وتمكنه من الوصول إلى الفئات المستهدفة. وتشمل الخدمات والبرامج والمنتجات التمويلية ما يلي:

- برنامج إنشاء المشروعات الجديدة: ويهدف إلى تمويل إنشاء مشاريع جديدة مرخصة ومسجلة من أجل استحداث فرص عمل جديدة

لصاحب المشروع وأي من أفراد أسرته والمجتمع المحلي. ويقوم البرنامج بتمويل الأفراد المؤهلين بحرفة أو مهنة بقروض يصل سقفها إلى 20 ألف دينار أردني لكل قرض، ولمدة 7 سنوات مع فترة سماح لأول 6 أشهر، وبمعدل مرابحة 5 % سنوياً.

- برنامج تطوير المشروعات القائمة: صمم هذا البرنامج ليقدم التمويل للمشروعات القائمة والتي تمتلك فرصة للتوسع والانتشار Outreach بهدف زيادة حجم أو نوع أو نشاط المشروع والمحافظة على فرص العمل الموجودة وخلق فرص عمل جديدة . ويمكن أن يصل سقف القرض إلى 15 ألف دينار أردني، وبمعدل مرابحة 5 % سنوياً ولمدة 6 سنوات مع فترة سداد تصل إلى 3 أشهر.
- برنامج إقراض المشروعات الريادية: تم إنشاء هذا البرنامج بموجب اتفاقية بين صندوق التنمية والتشغيل DEF ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002، وذلك بهدف تمويل المشروعات الريادية التي تمتاز بالإبداع والابتكار من حيث نوع المنتج أو الخدمة، وتستخدم أساليب عمل جديدة ومتطورة، وتمتاز بارتفاع عدد فرص العمل التي توفرها والموقع الجغرافي، واتساع نطاق السوق وتنوع الفئات المستهدفة. يقدم هذا البرنامج تمويل لغاية 75 ألف دينار أردني وبنسبة مرابحة إسلامية تبلغ 5 % سنوياً للمشروعات التي تمارس نشاطها داخل العاصمة، و4 % للمشروعات التي تمارس نشاطها خارج العاصمة. وتصل مدة القرض 8 سنوات بفترة سماح تصل إلى سنة واحدة.
- برنامج تمكين المرأة الريفية: يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وذلك من خلال تقديم التمويل للسيدات اللواتي يرغبن بالعمل من خلال مشاريع أو نشاطات منزلية مدرة للدخل في مناطق الأرياف والبادية والمخيمات. ويقدم البرنامج تمويلاً بقيمة 2000 دينار أردني كحد أقصى، وبمرابحة إسلامية تبلغ 5 % سنوياً، ولمدة 6 سنوات، وتصل فترة السماح إلى 6 أشهر.
- برنامج تمويل الأقساط الجامعية: يهدف هذا البرنامج لتمويل الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين والفقراء في الجامعات، بحيث يغطي كلفة التعليم الجامعي للطلبة المتميزين خلال فترة دراستهم الجامعية، وحسب تعليمات خاصة تأخذ بالاعتبار التخصص الجامعي والأداء الأكاديمي، وموائمة مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل، وتعطي الأولوية للطلبة من أبناء المقترضين من الصندوق، ويقدم البرنامج قرضاً سقفه الأعلى 15 ألف دينار أردني، ويتقاضى الصندوق عوائد التمويل إسلامية بنسبة 5 % سنوياً، ولمدة 6 سنوات، ومهلة سداد

تصل إلى 3 أشهر، ويصرف القرض على شكل دفعات وحسب الفصول الدراسية، وفقاً لآلية خاصة وبشروط ميسرة وسهلة.

- برنامج تمويل وسائط النقل العام: يهدف هذا البرنامج إلى تمويل شراء وسائط النقل العام، حيث يصل سقف التمويل إلى 20 ألف دينار أردني كحد أعلى وحسب التكاليف الفعلية، ويتقاضى الصندوق مرابحة إسلامية نسبتها 5% سنوياً، ولمدة تصل إلى 7 سنوات، وفترة سداد تصل إلى 6 أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية، ويتم سداد القرض على العمر الزمني للمركبة العمومية؛ تاكسي "3 سنوات"، السرفيس "5 سنوات"، الباصات العمومية "7 سنوات"، النقل المشترك صغير أو كبير "10 سنوات"، ويصرف التمويل دفعة واحدة للبائع.
- برنامج تمويل الأنشطة المدرة للدخل: يخدم هذا البرنامج فئة العاطلين عن العمل ومن خريجي الجامعات أو المعاهد أو المدارس المهنية، والعاملين المهرة وصغار الحرفيين، والأسر الريفية المنتجة الفقيرة ، ولذوي الاحتياجات الخاصة النشطين اقتصادياً. ويصل سقف التمويل 2000 دينار أردني، ويتم سداد القرض على مدار 5 سنوات، وفترة سماح 3 شهور من تاريخ توقيع الاتفاقية، ويتقاضى الصندوق مرابحة إسلامية تصل إلى 5 %سنوياً من قيمة التمويل المقدم للآمر بالشراء.
- برنامج تمويل متقاعدي الضمان الاجتماعي: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين من الضمان الاجتماعي، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بهم، حيث تم التوقيع من قبل "صندوق التنمية والتشغيل DEF" و "المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي" لتخصيص مبلغ 5 ملايين دينار أردني يتم إدارتها من قبل الصندوق، وفقاً لشروط وآليات تمويل المشروعات الجديدة والتطوير المعمول بها في الصندوق، وبمرابحة إسلامية تصل إلى 5 % سنوياً، ولمدة 6 سنوات، وفترة سماح تصل إلى 6 أشهر.
- برنامج تمويل سكان مناطق جيوب الفقر: تعتبر مناطق جيوب الفقر من المناطق المستهدفة للصندوق منذ نشأته، ولتعزيز دوره وخدماته تم توقيع اتفاقية مع وزارة التخطيط في عام 2010 منح بموجبها "صندوق التنمية والتشغيل DEF" مبلغ 2 مليون دينار أردني لتمكينه من توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والميكروية في مناطق جيوب الفقر، ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأسر والأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في مناطق جيوب الفقر من إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، وبناءً على هذا البرنامج يتم تمويل المشروعات الجديدة، وإمكانية

تمويل مشاريع تمكين المرأة الريفية، بحيث لا يتجاوز سقف التمويل عن 10 آلاف دينار أردني للمشروع الواحد، بنسبة مرابحة إسلامية تبلغ 4 % سنوياً، وأن يكون الحد الأعلى للسداد لفترة 7 سنوات، وفترة سماح 6 أشهر.

- برنامج تمويل المشروعات الدقيقة (الميكروية): يهدف هذا البرنامج إلى تمويل مشاريع جديدة أو لتطوير مشاريع قائمة، ويصل سقف التمويل وفقاً لهذا البرنامج إلى 7000 دينار أردني، ومدة سداد تصل إلى 6 سنوات، وفترة سماح تصل إلى 6 أشهر، ويتقاضى الصندوق مرابحة إسلامية تعادل 5 % سنوياً.
- خدمات أخرى: وتشمل الخدمات والتسهيلات التي يمكن تصنيفها في إطار الخدمات التمويلية التي يقدمها الصندوق للشرائح المستهدفة. وتشمل هذه الخدمات والتسهيلات: (1) خدمات تسوية القروض على نفس المدة بزيادة القسط (2) جدولة القرض بزيادة مدة القرض أو إعطاء فترة سداد جديدة (3) براءات الذمة (4) تغيير ضمانات القرض (5) استبدال الرهن والكفيل، وغيرها.

وبالنظر بمزيد من التحليل للفئات التي يستهدفها الصندوق وللخدمات التمويلية التي يقدمها للوصول إلى هذه الفئات، يمكننا الجزم بوجود درجة عالية من الانسجام بين الفئات المستهدفة والخدمات المقدمة لها وهذا دليل على دقة عمله بتحديد الاحتياجات التمويلية والدقة في تلبية هذه الاحتياجات بكفاءة، كما يمكن الجزم بشمولية الخدمات من عدة جوانب بشكل يمكنها من تلبية كافة أشكال الطلب. ويمكن استنتاج مستوى الشمولية بالنظر إلى الخدمات والبرامج التمويلية التي يقدمها المشروع وتقييمها من حيث سقف الائتمان (يصل إلى 75000 دينار)، ومعدل المرابحة وسعر الفائدة (لا يتجاوز 5 %)، ومدة القرض (تصل إلى 8 سنوات)، وفترة السماح. وقد أدت شمولية الخدمات إلى مساعدة الفئات التي تعاني من مشكلة الحصول على التمويل من قبل البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى. وفي هذا الإطار، تظهر تساؤلات حول توفير الصندوق لقروض تشغيلية قصيرة الأجل تساعد المشروعات الممولة من مواجهة بعض التحديات المالية خلال مرحلة التشغيل. إن عدم حصول المشروعات الممولة من الصندوق على احتياجاتها من القروض التشغيلية قصيرة الأجل يزيد من فرص التعثر ويعرض الصندوق لمخاطر عدم التسديد.

إضافةً إلى الخدمات والبرامج التمويلية السابقة، يقوم الصندوق بتقديم مجموعة من الخدمات غير التمويلية -المباشرة وغير المباشرة- للفئات المستهدفة بهدف مساعدتها في مواجهة التحديات التي تواجهها وبشكل يساعد على نموها واستمرارها. وتشمل الخدمات غير التمويلية التي يقدمها الصندوق (1) خدمات التدريب والتمكين، (2) خدمات التشبيك مع مختلف الجهات ذات العلاقة

المحلية والإقليمية والدولية بهدف الارتقاء بمستوى الأداء والخدمات.

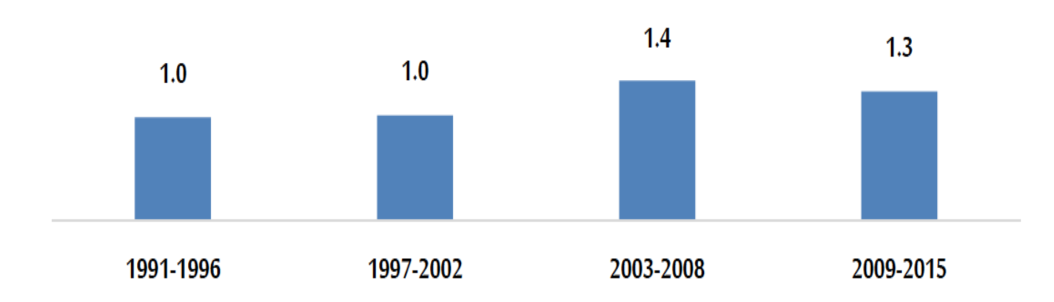
أما بخصوص إنجازات الصندوق، نشير إلى أن الصندوق اعتمد عدة برامج تطويرية لاستيعاب الزيادة في أعداد الفئات المستهدفة والمتقدمين للحصول على التمويل بهدف تأسيس مشروعاتهم الاقتصادية أو توسعها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، وقد حرص الصندوق على المحافظة على الاستدامة التشغيلية والمالية الذاتية. وعلى الرغم من محدودية مصادر رأس المال للصندوق إلا أنه استطاع أن يحقق خلال الفترة (1991 - 2015) إنجازات كبيرة فيما يتعلق بحجم التمويل وعدد القروض الممنوحة وعدد فرص العمل المستحدثة، وقد قسمت الفترة السابقة إلى أربع فترات متساوية وذلك لأغراض التحليل وتقييم مستوى التغير والتطور في مؤشرات أداء الصندوق، أنظر الجدابل رَم (7). ويتضح من الجدول الارتفاع المضطرد في قيمة القروض الممنوحة من قبل الصندوق، حيث بلغ حجم التمويل خلال الفترة (1991-1996) حوالي 13.09 مليون دينار، لكنه ارتفع وبشكل مستمر خلال الفترات اللاحقة ليصل إلى حوالي 144.89 مليون دينار خلال الفترة (2009-2015).

الجدول رقم 6: إجمالي الاقراض المباشر وغير المباشر في صندوق التنمية والتشغيل – المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1991- 2015)

الفترة	إجمالي القروض	النسبة	عدد القروض	النسبة	فرص العمل	النسبة
1996-1991	13،092،511	5.5	2،425	3.1	2،427	2.4
2002-1997	21،742،731	9.1	6،859	8.7	6،996	7.0
2008-2003	58،308،502	24.5	21،124	26.6	28،750	28.9
2015-2009	144،890،076	60.9	48،865	61.6	61،440	61.7
الإجمالي	238،033،820	100	79،273	100	99،613	100
المصدر: بيانات صندوق التنمية والتشغيل						

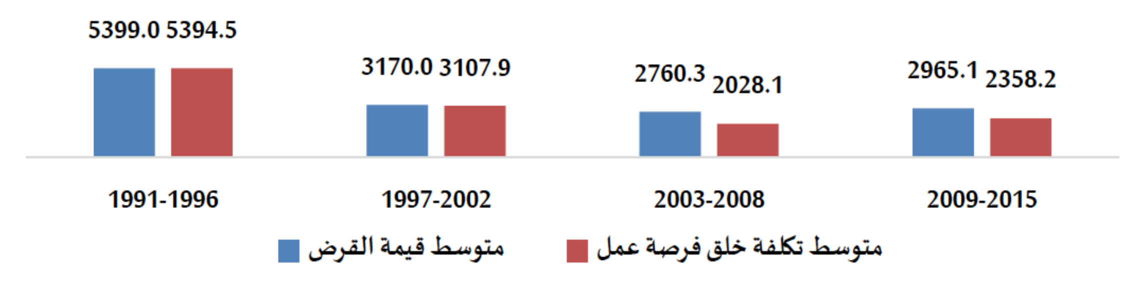
أما بخصوص عدد القروض، فقد بلغ اجمالي عدد القروض الممنوحة بنهاية عام2015 حوالي 79,273 قرض، وقد ساهمت هذه القروض في خلق حوالي 99613 فرصة عمل، أنظر الجدول رقم (6). وقد شهد عدد القروض وعدد الفرص المستحدثة زيادة ملحوظة. ويتضح من الشكل رقم (10) ارتفاع عدد الفرص المستحدثة إلى حوالي 1.4 فرصة/قرض خلال الفترة الأخيرة (2009-2015)، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع سقف التمويل والزيادة الواضحة في حجم المشروعات الممولة، وزيادة الطلب على تمويل المشروعات الريادية بشكل عام والمشروعات الميكروية بشكل خاص، وسعي الصندوق لتوفير أكبر عدد من فرص العمل بشكل عام وللإناث وعدد أفراد الأسرة بشكل خاص.

الشكل رقم 10 : تطور متوسط عدد فرص العمل المستحدثة لكل قرض في صندوق التنمية والتشغيل – المملكة الأردنية الهاشمية



ونتيجة للتطورات السابقة في حجم التمويل وعدد القروض وفرص العمل، بلغ متوسط القرض الواحد خلال الفترة (1991 – 2015) حوالي (3000) دينار، وبلغ متوسط تكلفة خلق فرصة عمل خلال نفس الفترة حوالي 2389.6 دينار. ولكن، وبالتدقيق بهذه الأرقام حسب الفترات الأربعة، فقد حصل تفاوت في متوسط قيمة القرض ومتوسط تكلفة خلق فرصة عمل خلال الفترات الأربعة، حيث انخفض متوسط قيمة القرض من حوالي 5399 دينار في الفترة (1991-1996) إلى حوالي 2965.1 دينار في الفترة (2009-2015)، وانخفضت نتيجة لذلك تكلفة خلق فرصة العمل من حوالي 5394 دينار إلى حوالي 2358 دينار على التوالي، أنظر الشكل رقم (11).

الشكل رقم 11 : تطور متوسط قيمة القروض الممنوحة ومتوسط تكلفة خلق فرصة عمل (دينار أردني) في صندوق التنمية والتشغيل – المملكة الأردنية الهاشمية



وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة خلق فرصة العمل في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة التي يمولها الصندوق منخفضة إذا ما قورنت بنظيرتها في المشروعات الكبيرة، وإذا ما قورنت- من جانب آخر- بتكلفة خلق فرصة عمل في القطاع الحكومي أو المشروعات الاستثمارية الحكومية، فقد بينت دراسة صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المملكة أن تكلفة فرصة العمل في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة تعادل حوالي 54 % فقط من مثيلتها للحكومة المركزية. وهذا دليل على الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق في نشر ثقافة التوظيف الذاتي والعمل لحساب النفس بعيداً

عن الوظائف الحكومية المحدودة وغير القادرة على مواكبة الأعداد المتزايدة من الخريجيين من الجنسين. وعليه، يمكننا القول أن انخفاض متوسط تكلفة خلق او استحداث فرصة عمل يجسد في حد ذاته فلسفة ومفهوم التمويل التنموي الذي يتبناه صندوق التنمية والتشغيل والمتمثل في تقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة معالجة مشكلتي البطالة والفقر على مستوى جميع المحافظات، مع التركيز على مناطق "جيوب الفقر". وهذه الفلسفة تعكس بدورها سعي الصندوق للارتقاء بمفهوم التمويل التنموي وبشكل يتماشى مع توجهات الحكومة الأردنية وسياساتها في هذا الشأن، بدلاً من اتباع سياسة الاقراض التي تركز على الجانب الربحي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن انخفاض متوسط قيمة القرض قد نجم عن إدراج الصندوق لعدد من البرامج التمويلية الجديدة التي تتصف بانخفاض سقف التمويل، لكنها تناسب أنواع معينة من المشروعات والمقترضين وتنسجم مع حجم ما يطلبونه، وقد يكون ذلك نتيجة لانخفاض حجم القرض المطلوب من قبل المستفيدين. وهنا نشير إلى أن حجم القروض المطلوبة يرتبط بحجم المشروع والقطاع الذي يعمل فيه والطاقة الإنتاجية وحجم وقيمة الأصول الثابتة التي تبيّنها دراسة الجدوى.

أما فيما يتعلق بتوزيع التمويل الذي منحه الصندوق خلال الفترة (1991-2015) حسب الجنس،فإن بيانات الصندوق المتاحة تشير إلى أن حصة الذكور من قيمة القروض الممنوحة قد بلغت حوالي (131) مليون دينار، وبنسبة بلغت حوالي (54 %) من الإجمالي، في حين بلغت حصة الإناث حوالي (110) مليون دينار، وبنسبة تقدر بـــ (46 %). ويشير التقارب النسبي بين حصة كل من الذكور والإناث إلى حرص الصندوق وسعيه إلى تحقيق أحد أهم أهدافه الوطنية في نشر ثقافة العمل الحر وتعزيز تكافؤ فرص ريادة الأعمال للجنسين دون تمييز، ولتحقيق مبدأ المشاركة الفاعلة لجميع الفئات العمرية من الجنسين في مختلف القطاعات الاقتصادية في كل المحافظات وفي كافة المدن والأرياف.

وختاماً، يمكننا القول أن ضخامة فجوة التمويل التي يعاني منها قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتواضع نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قطاع البنوك إلى مجمل التسهيلات المقدمة، جعل من الضروري إنشاء مؤسسات التمويل غير المصرفية الحكومية وغير الحكومية بحيث تستهدف رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الذين فقدوا الأمل بدخول سوق الائتمان الخاص بالبنوك سواء لأسباب تتعلق بهم أو بالبنوك وشروطهم. وبمراجعة أداء هذه المؤسسات وبتحليل وضخامة الفئات المستهدفة، يتبين أن صغر حجم رأس المال المخصص للأقراض في هذه المؤسسات، وعدم استهداف الفقراء والمشروعات المنزلية بالشكل الكافي وضعف الانتشار، وضعف مستوى التكامل

بين هذه المؤسسات ومؤسسات الدعم الفني، إضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى ظهور شركات ومؤسسات التمويل الأصغر التي تستهدف أصحاب المشروعات المتناهية الصغر والمنزلية (الفقراء). وقد استمرت منظومة المؤسسات التمويلية غير المصرفية بالتطور لينجم عن ذلك ظهور مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية والمتخصصة (حسب القطاع وحسب الجنس). وعلى الرغم مما سبق، إلا أن فجوة التمويل ما زالت كبيرة ومشكلة التمويل ما زالت من أبرز التحديات التي تواجه جهود دعم وتنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وهذا يتطلب البحث عن حلول ابتكارية تساعد في التغلب على هذه المشكلة أو تقليل تداعياتها.

4. شركة فيتاس للتمويل الأصغر: الجمهورية اللبنانية

تأسست "فيتاس ش.م.ل" الشركة الرائدة في مجال التمويل الأصغر عام 1999 وأصبحت في 2011 جزءاً من "مجموعة فيتاس"، وهي شبكة عالمية من مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في لبنان والأردن ورومانيا، تتبع لها مؤسسات فرعية في العراق، الضفة الغربية وقطاع غزة، البوسنة، كولومبيا، وغانا. وتعتبر "فيتاس أول مؤسسة تمويل أصغر لبنانية منظمة ومسجلة وخاضعة لرقابة البنك المركزي كمؤسسة مالية غير مصرفية في 2007. وتسعى فيتاس لتقديم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات العملاء، وترعى التطور بعيد الأمد للأفراد وأعمالهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم التي يعيشون فيها. وتعمل الشركة على تقديم خدماتها للمجتمعات اللبنانية عبر أكثر من 60 فرعاً من الفروع التابعة للبنوك المحلية الشريكة لها، بالإضافة إلى فروعها الإقليمية، موسعة انتشارها ليغطي لبنان بأكمله. وتقدم الشركة قروض لتمويل الأصول الثابتة وكذلك لتمويل رأس المال العامل. ويبين الشكل رقم (8) بعض مؤسسات التمويل غير المصرفية المعنية بتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجمهورية.

الشكل رقم 8: بعض مؤسسات التمويل غير المصرفية العاملة في الجمهورية اللبنانية

مؤسسة التنمية الريفية	مؤسسة المعونة المهنية المتبادلة	التمكين	مؤسسة ميراري	مؤسسة مجذومي	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
كفالات	التعاونية - اللبنانية للتنمية	الجامعة العربية للمرأة الفلسطينية	مؤسسة القرض الحسن	برنامج آمين للإقراض والادخار الفردي	المجموعة

5. الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية: دولة فلسطين

تأسست الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" في العام 1999، كشركة مساهمة خاصة غير ربحية مسجلة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية و مرخصة من سلطة النقد الفلسطينية منذ شهر أيار من العام 2014 . وقد عملت الشركة على التركيز على المرأة وإصدار قروض المجموعات، وقد أخذت تسعى للنهوض بمستوى خدمات التمويل في فلسطين من خلال تعزيز أساليب ومنتجات تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى أن توسعت خدماتها لتلبي جميع الاحتياجات المالية لمختلف الشرائح والقطاعات الاقتصادية، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تخفيض نسب الفقر والبطالة. تعد مؤسسة فاتن من المؤسسات الأكثر انتشاراً بعدد فروع وصل إلى 37 فرعاً منتشراً في مختلف المحافظات، وتغطي نشاطاتها أكثر من 500 موقع خاصة في المخيمات والأرياف والمناطق المهمشة. ويبلغ عدد العاملين حوالي 282 موظفة وموظف يعملوا على خدمة أكثر من 39,713 مقترض منهم ما حوالي 32.56% من النساء. ويوجد في دولة فلسطين العديد من مؤسسات الإقراض غير المصرفية مثل شركة الإبداع وشركة آكاد وشركة آصالة وشركة فيتاس، ومؤسسة ريادة و دائرة التمويل الصغير "الانوروا" والمركز العربي للتطوير الزراعي، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، صندوق المرأة و مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، إضافة إلى الكثير من البرامج المدعومة من منح خارجية والدوائر العاملة في بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

6. بنك الأسرة: جمهورية السودان

بنك الأسرة شركة مساهمة عامة بين القطاعين العام والخاص، ويعتبر أول مؤسسة مالية تقدم خدمات التمويل الأصغر وذلك بمبادرة من القطاع الخاص ممثلاً في إتحاد اصحاب العمل وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الفقر . ويبلغ رأس مال البنك المصرح به حوالي (1) مليار جنية سوداني ورأس المال المكتتب فية (200) مليون جنية سوداني والمدفوع (140) مليون جنية سوداني. وتتضمن أهداف البنك (1) تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين إقتصادياً، (2) رفع الوعي المصرفي والإدخاري وسط الشرائح الضعيفة في المجتمع، (3) المساهمة في خلق فرص عمل للفقراء الناشطين إقتصادياً، (4) تنشيط الفقراء إقتصادياً وإدماجهم في حركة التنمية، (5) تحويل قطاعات غير منظمة إلى قطاعات منظمة تساهم في التنمية، (6) دعم جهود تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ومواجهة مشكلة الفقر. يهدف بنك الأسرة إلى تقديم خدمات التمويل الأصغر لفئات الفقراء الناشطين إقتصادياً بغرض زيادة دخولهم وإخراجهم من دائرة الفقر. وتتمثل خدمات التمويل

الأصغر في التمويل بالصيغ المختلفة والتحويلات والتأمين والإدخار. وبالرغم من النشاط الأساسي هو التمويل إلا أن باقي الخدمات جزء مكمل ومهم في أداء خدمات التمويل الأصغر وخاصة عملية تشجيع الادخار للمساعدة في سداد الأقساط وخلق الروح الادخارية لدى العميل. ويقوم البنك بتمويل المشروعات المتناهية الصغر بغرض تطوير عملية الإنتاج المختلفة من تمويل وادارة ، كما يساهم في تسويق منتجات المشروعات الممولة.

المراجع العربية

ايهاب مقابله، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية ، العدد 136، 2017.

ايهاب مقابله، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة : حالة دولة الكويت، دراسة تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 48 ، أكتوبر 2014.

ايهاب مقابله، الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 122، مارس 2015.

ايهاب مقابله، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، المعهد العربي للتخطيط ، يناير 2017.

الجمعية المصرية لشباب الأعمال، دليل الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمويل، جمهورية مصر العربية، 2010.

سلطة النقد الفلسطينية، الدور الاقتصادي لمؤسسات التمويل المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، 2013.

غرفة صناعة الاردن، معوقات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة أعدت بتمويل من منظمة العمل الدولية، 2012.

مؤسسة التمويل الدولية، دراسة تشخيصية عن طلب الشركاتالمتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات التمويلية في لبنان، 2008.

مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية في لبنان، 2009.

الموقع الالكتروني لبنك الأسرة بجمهورية السودان http://familybankbh.com/ar/

الموقع الالكتروني لشركة فيتاس للتمويل الأصغر: الجمهورية اللبنانية http://www.vitaslebanon.com

الموقع الالكتروني لصندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية http://www.def.gov.jo/

الموقع الالكتروني لصندوق الرفد بسلطنة عمان https://www.alraffd.gov.om/

الموقع الالكتروني للصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت https://www.nationalfund.gov.kw/.

عادل شركس (2015)، دور البنوك المركزية في تشجيع المؤسسات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإقليمي حول "تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – دور السلطات الإشرافية، جمهورية مصر العربية، 2015.

المراجع الأجنبية

International Financial Corporation (IFC), Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises, 2013.

International Financial Corporation (IFC), IFC Financing to Micro, Small, and Medium Enterprises Around the World, 2012.

Magableh, I. (2009) Economics of Microfinance and SMEs in Jordan, VDM Verlag Dr. Muller Aktiengesellschaft & Co. KG

SMEs Finance Forum, SMEs Finance Gap, https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-finance-gap.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا:







